جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير
شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي
تحت عنوان:

إدارة مخاطر القروض الفلاحية في البنوك التجارية

- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية باتنة خلال 2024-

من إعداد الطالبين :
قودة حمزة و مسعودي خالد

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 10جوان 2024

أمام اللجنة المكونة من :

د. يوسف كودية	(أستاذ محاضر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... رئيسا .
د. نور الدين بعيليش	(أستاذ محاضر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....مشرفا و مقررا.
د. مسعود كسكس	(أستاذ محاضر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة) ..... مناقشا.

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير
شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي
تحت عنوان:

إدارة مخاطر القروض الفلاحية في البنوك التجارية

- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية باتنة خلال 2024-

من إعداد الطالبين :
قودة حمزة و مسعودي خالد

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 10جوان 2024

أمام اللجنة المكونة من :

د. يوسف كودية	(أستاذ محاضر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....رئيسا .
د. نور الدين بعيليش	(أستاذ محاضر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....مشرفا و مقررا.
د. مسعود كسكس	(أستاذ محاضر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....مناقشا.

السنة الجامعية: 2024/2023

الملخص

تعمل البنوك في ظروف متغيرة تتحمل فيا درجات مختلفة من المخاطر البنكية، خاصة مخاطر منح القروض الشيء الذي يفرض عليها إعطاء هذه المشكلة قدرا كبير من الأهمية، والقيام ببعض الإجراءات الكفيلة بتقليل تلك المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الطرق المعتمدة في هذا المجال، فالفصل الأول كان يتمحور حول ماهية القروض الفلاحية وكيفية إدارة مخاطرها، وأدوات قياسها.

أما بالنسبة إلى الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة ميدانية تمت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة – 336 ، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ تبقى ظاهرة القروض المتعثرة من بين المخاطر يوليها البنك الاهتمام والأولوية في عمل
- ✓ خلصت الدراسة إلى أن البنك يعتمد على ضمانات كدرجة أولى لمنح القروض، وأن خطر عدم السداد يعتبر الخطر الأكبر الذي يواجه البنوك.

الكلمات المفتاحية: قروض فلاحية، تمويل فلاحي، خطر، عدم سداد.

Summary

Banks operate under variable conditions that bear different degrees of bank risk, especially the risk of granting loans, which requires them to give this problem a great deal of importance and to take some measures to minimize these risks.

This study was designed to highlight the methods used in this field. The first chapter focused on the nature of agricultural loans and how to manage their risks and measuring tools.

As for the second chapter, it is a field study conducted at the level of the Bank of Agriculture and Rural Development Agency Batna-336, and has been reached a set of results, the most important of which:

- ✓ The phenomenon of non-performing loans remains one of the risks that the Bank attaches to its priority and attention;
- ✓ The study found that the bank relies on collateral as a first class loan grant and that the risk of non-payment is the biggest risk facing banks.

Keywords: agricultural loans, agricultural finance, risk of non-payment.

إهداء

إلى الإلى الذين أوصانا الله بهم برا وإحسانا والذين أحنى ظهورهم التعب في سبيل وصولنا لهذه المرحلة

"إلى والدينا حفظهم الله لنا"

إلى الذين يدعون لنا بظهر الغيب ويحملون الهم معنا ليل نهار إلى من بهم تطمئن قلوبنا وتهدأ نفوسنا وهم يستمعون لنا بصدور رحبه ونفوس طيبه نبثهم الأحزان والأفراح

"إلى إخواننا وأهلنا وأحبابنا"

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات فلهم منا كل الشكر

"إلى أصدقائنا وزملائنا"

إلى الذين قدموا لنا الكثير وبدلوا جهدا كبيرا في بناء أفكارنا العلمية وتطويرها.

"إلى جميع الأساتذة"

شكر

{وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون}

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا

ونتقدم بجزيل الشكر والتقديـر إلى الأستـاذ المشرف

"**بعيليش نور الدين**" على كل ما قدمته لنا من التوجيهات والمعلومات القيمة التي ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كمانتقدم بجزيل الشكر لعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة 336 على حسن استقبالهم في المؤسسة.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر والتقدير	II
الفهرس	III
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة العامة	أ-ب-ج
الفصل الأول: إطار نظري عام حول إدارة مخاطر القروض الفلاحية	
تمهيد	2
المبحث الأول:عموميات حول القروض البنكية والفلاحية وكيفية إدارة مخاطرها.	3
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.	3
المطلب الثاني:ماهية القروض البنكية.	17
المطلب الثالث: ماهية القروض الفلاحية.	22
المطلب الرابع: مخاطر القروض الفلاحية وكيفية إدارتها.	33
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	41
المطلب الأول:الدراسات باللغة العربية	41
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	44
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة الدراسة الحالية	46
خلاصة	47
الفصل الثاني: إدارة مخاطر القروض الفلاحة لبنك الفلاحية والتنمية الريفية وكالة باتنة	
تمهيد	49
المبحث الأول: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	50
المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره	50
المطلب الثاني: مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	52
المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه	53

المطلب الرابع: التعريف بوكالة باتنة 336	55
المبحث الثاني: دراسة حالة قرض فلاحي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة 336	59
المطلب الأول: دراسة حالة القروض الفلاحية في بنك بدر لوكالة باتنة 336	60
المطلب الثاني: دراسة حالة قرض فلاحي متعثر في بنك بدر وكالة باتنة 336	65
المطلب الثالث: تقييم السياسة الاقراضية لبنك الفلاحة بدر وكالة باتنة 336	67
خلاصة	70
خاتمة عامة	72
قائمة المراجع	76
قائمة الملاحق	82

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول II-01:	تطور القروض الفلاحية في بنك بدر وكالة باتنة 336	60
الجدول II-02:	نسب تقسيم المساهمات حسب تقنية قرض التحدي	63
الجدول II-03:	نوع العتاد موضوع طلب قرض التحدي	63
الجدول II-04:	يوضح الاهتلاك الدوري لقرض التحدي	64
الجدول II-05:	يوضح الاهتلاك الدوري لقرض التحدي	66

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكلI–01:	وظائف البنوك التجارية التقليدية والحديثة.	8
الشكلII-01:	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة 336	57

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق (01):	الوثائق المطلوبة	82
الملحق (02):	طلب القرض	84
الملحق (03):	وثيقة منح القرض	85
الملحق (04):	الفاتورة	86
الملحق (05):	جدول الاهتلاك مقدم من طرف البنك	87
الملحق (06):	الموافقة على منح القرض	88
الملحق (07):	قرار منح القرض	89
الملحق (08):	اتفاقية القرض	90

مقدمة عامة

تمهيد

للمؤسسات المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كون القطاع المصرفي عنصر رئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، كما تعمل في مجال الوساطة المالية بحيث يوفر الأموال والخدمات المصرفية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى توفير السيولة النقدية للأفراد والمؤسسات ونشاطات الأعمال باختلاف أنواعها.

وكمؤسسات مالية مصرفية، تسعى البنوك التجارية إلى ضمان استمرارية نشاطها الذي يتركز حول قبول الودائع وإقراضها على أساس الأجل والثقة، وحيث أن عمليات منح القروض يلازمها بالضرورة الخطر، فإن هذه البنوك مجبرة على تبني آليات فعالة لإدارة هذا الخطر لتضمن استرداد أموال المودعين من جهة، وتعظيم أرباحها من جهة أخرى.

وأمام توجه البرامج الاقتصادية إلى تطوير القطاع الفلاحي – إلى جانب قطاعات أخرى – في الجزائر باعتباره رافدا تنمويا واعدا ومهما بإمكانه الإسهام في التقليل من الضغط على قطاع المحروقات وفاتورة استيراد الغذاء، وفي هذا السياق، سيكون من الطبيعي أن يتعاظم دور البنوك التجارية في مسايرة هذا التوجه من خلال ضمان التمويل المطلوب للمشاريع – المباشرة وغير المباشرة – ذات العلاقة.

1. **إشكالية الدراسة:**
   - ما هو واقع تسير الإدارة مخاطر القروض الفلاحية في البنوك التجارية؟
2. **الأسئلة الفرعية:**
   - ما هي الأدوات والتقنيات التي يمكن استخدامها لتقييم إدارة مخاطر القروض الفلاحية؟
   - كيف يمكن للبنوك التجارية الجزائرية تطبيق أفضل الممارسات الدولية لإدارة مخاطر القروض الفلاحية؟
   - كيف يتم إدارة وتوعية المزارعون لإدارة مخاطر القروض الفلاحية ؟
3. **فرضيات**

- تؤدي الزيادة في مخاطر القروض الفلاحية إلى انخفاض رغبة البنوك التجارية في تمويل القطاع الزراعي.
- يمكن أن يؤدي تطبيق أفضل الممارسات الدولية لإدارة مخاطر القروض الفلاحية إلى زيادة تمويل القطاع الزراعي.
- يحتاج المزارعون إلى توعية أفضل بمخاطر القروض الفلاحية وطرق إدارتها.

4. أهداف البحث:

- تعريف مخاطر القروض الفلاحية.
- تحليل أهم مخاطر القروض الفلاحية في البنوك التجارية.
- تقييم الممارسات الحالية لإدارة مخاطر القروض الفلاحية في البنوك التجارية.
- اقتراح أفضل الممارسات لإدارة مخاطر القروض الفلاحية في البنوك التجارية.

5. أهمية الدراسة:

تساهم الدراسة في تعزيز الشفافية في القطاع المصرفي من خلال فهم أفضل لمخاطر القروض الفلاحية وكيفية إدارتها بشكل فعال، مما يسهل على الجهات المعنية والجمهور الوصول إلى معلومات موثوقة وشافية حول ممارسات البنوك في هذا الجانب. وبالتالي يمكن أن تعزز الشفافية الثقة في النظام المصرفي وتعزز الاستقرار المالي على المدى الطويل.

6. حدود الدراسة

➢ **الدراسة المكانية:**

- تعلّق البحث على إدارة مخاطر القروض الفلاحية في البنوك التجارية، وقد إقتصر بحثنا في بنك التنمية الفلاحية بباتنة –336– .

➢ **الدراسة الزمنية**

- يمكن تغطية الفترة من ديسمبر 2023 إلى غاية ماي 2024 .

7. منهجية البحث:

- يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي.
- سيتم جمع البيانات من خلال:
  - ✓ المراجع العلمية والكتب المتخصصة.
  - ✓ الدراسات السابقة حول الموضوع.
  - ✓ مقابلات مع خبراء في مجال التمويل الفلاحي.

8. هيكل البحث : تم التطرق إلى فصلين

➢ **الإطار النظري** فقد تم من خلاله تقديم عرض نظري عام حول القروض البنكية عموما والقروض الفلاحية خصوصا، على مستوى البنوك التجارية .

➢ **الإطار التطبيقي** : فكان دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة –336.

الفصل الأول:

إطار نظري عام حول إدارة مخاطر القروض الفلاحية

تمهيد

تؤدي القروض دورا هاما في التطور الاقتصادي للبلاد، لأنها الوسيلة المناسبة لتزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف الزبون (المقترض) عن السداد بدون أية خسائر.

وعليه أصبح من الضروري زيادة اهتمام البنوك بالقروض لما لها من تأثير جوهري على إنتاجيتها، لهذا تم في هذا الفصل التزويد بالإطار النظري للقروض الفلاحية وإدارة مخاطرها، وبعض الدراسات السابقة، وسيكون هيكل هذا الفصل كمايلي:

- عموميات حول القروض البنكية القروض الفلاحية وكيفية إدارتها؛
- الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عموميات حول القروض البنكية والفلاحية وكيفية إدارة مخاطرها.

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى مباشرة تنمية الادخار والاستثمار المالي وما تتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.

البنوك بصفة عامة لها دور أساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب البنوك التجارية بصفة خاصة دور حيوي في تجميع الودائع وتوظيفها ويعد هذا واضحا في الدول المختلفة بشتى أنظمتها الاقتصادية.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية.

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث قام بعض التجار والمربيين والصاغة في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك المقابل إصدار شهادات إيداع إسمية، وأقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصاغة والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وقد أدى ذلك إلى إفلاس بعض المؤسسات، مما دفع بعض المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم بيازا بالتوا، وفي عام 1609 أنشأ بنك أمستردام وكان غرضه الأساس يحفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر والتعامل في العملات.

وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية ومنذ بداية القرن 18 وبفضل انتشار الثورة الصناعية في دول أوروبا برزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم وقد تأسس العديد من البنوك التي اتسعت أعمالها وأقامت فروع في كل مكان، وكان لها أثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات.[1]

---

1 – الفؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش المحاسبة المعرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 01 عمان، 1996، ص 01.

الفرع الثاني:مفهوم البنوك التجارية

يوجد عدة تعريفات تشرح مفهوم البنك التجاري نذكر منها:

- ***البنوك التجارية*** هي بنك الودائع وتقوم بقبول أموال المودعين التي تستحق عند الطلب أو بعد فترة قصيرة من الزمن كما يقوم بإقراض التجار ورجال الأعمال والصاغة قروضا قصيرة الأجل بضمانات مختلفة.[1]
- ***البنوك التجارية*** تقوم بالوساطة بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض والوحدات الاقتصادية ذات العجز أي التوسط بين المقرضين والمقترضين.[2]
- ***المصارف التجارية*** هي المصارف التي تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا بمصارف الودائع وأهم ما يميزها على غيرها قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود. [3]
- هي المؤسسات المالية الوسيطية التي وظيفتها الأساسية قبول الودائع الادخارية واستخدامها في عملياتها المختلفة مثل الخصم والإقراض والتي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لجميع الزبائن دون تخصيص ولها ميزة خلق النقود والودائع.[4]
- هي إحدى المنشآت التجارية المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح.
- تعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها إذ أنها توفر نظاما كافيا يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت، كما تقوم بتسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد.
- وهي أداة مهمة تمنح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان.[5]

1- خيرت ضيف محاسبة البنوك، دار النهضة العربية لطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص 03.

2- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 202.

3 – زبان سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة إدارة البنوك، ط 2، 1996، دار المسيرة والصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 10

4 – علي بو عبد الله، وظائف الإدارة المصرفية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر بسكرة 2005/2006، ص 04.

5 – محمد سعيد أنور سلطان إدارة البنوك الدار الجامعية الجديدة، الأزاريطية الإسكندرية، 2005، ص 14.

- هي مؤسسة ائتمانية تعمل في سوق النقد ويمنح الائتمان قصير الأجل ذلك أنه يقبل ودائع الأفراد والهيئات ويعطي مقابلها وعودا الدفع عند الطلب أو بعد أجال قصيرة يمتد نشاطها إلى كل فروع النشاط الاقتصادي يمكن أن تملكه الدولة أو الأفراد.[1]
- هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية: جمع الودائع من الجمهور ومنح القروض.[2]
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.[3]

الفرع الثالث: وظائف وأهداف البنوك التجارية:

أولا: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية والغير النقدية، كما تقدم العديد من الخدمات التي تقدمها للعملاء بعد أن كانت خدماتها تقتصر على قبول الودائع ومنح القروض ويمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة.

1- الوظائف التقليدية

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها تحت الطلب، وادخار، ولأجل أو خاضعة الإشعار.
- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين مبدأ السيولة الربحية والضمان والأمن ومن أهم أشكال التشغيل الاستثمار ما يلي:
  - أ. منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة
  - ب. تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.
  - ج. التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو المصلحة عملائها.
  - د. تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
  - هـ. تقديم كفالات وخطابات الضمان للعملاء.

---

1 -جمال العمامرة المصارف الإسلامية، دار النباء 1996، ص 22.

2 – تومي إبراهيم النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للإعتماد الإيجاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل جامعة. خيضر بسكرة، 2007/2008، ص 20.

3 – خالد على الدليمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنيش للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 63.

و. المساهمة في إصدار الأسهم والسندات والشركات المساهمة.[1]

- إصدار البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينة من مجوهرات وأوراق مالية وأوراق هامة ونقود.[2]
- منح القروض إذ أن هذه الأخيرة في حقيقة الأمر النشاط الرئيسي للبنوك والغاية من وجودها ولا معنى في الواقع لهذه الودائع والأموال التي تجمعها البنوك ما لم توظف بطريقة أو بأخرى في سداد حاجاتهم لهذه الأموال سواء من حيث المبلغ أو من حيث المدى وذلك تبعا للنشاط الذي يقومون به وحجمه ودور البنوك هنا يكمن في تلبية هذه الرغبة، تمنحه قروضا تتلاءم مع خصائص النشاط.
- قبول الودائع على اختلاف أنواعها، الودائع الجارية الادخارية؛ إذ تشكل هذه الودائع الجزء الكبير من موارد البنك التجاري ويمكن سحبها بواسطة شيكات.[3]

2- الوظائف الحديثة

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة.
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، وهنا يجدر الذكر أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه وظيفة التوزيع في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية.
- وظيفة الإشراف والرقابة تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة في استخداماتها، المناسبة مع متابعة هذه الأموال لتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت به من أغراض وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.[4]

---

1 – محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 84.

2 – زينب عوض الله أ.د. أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ص 102.

3 – وديع طوروس المدخل إلى الاقتصاد النقدي المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ص 236، 237.

4 – محمد مصطفى السنهوري، مرجع سابق، ص 85.

***الشكل I-01:**وظائف البنوك التجارية التقليدية والحديثة.*

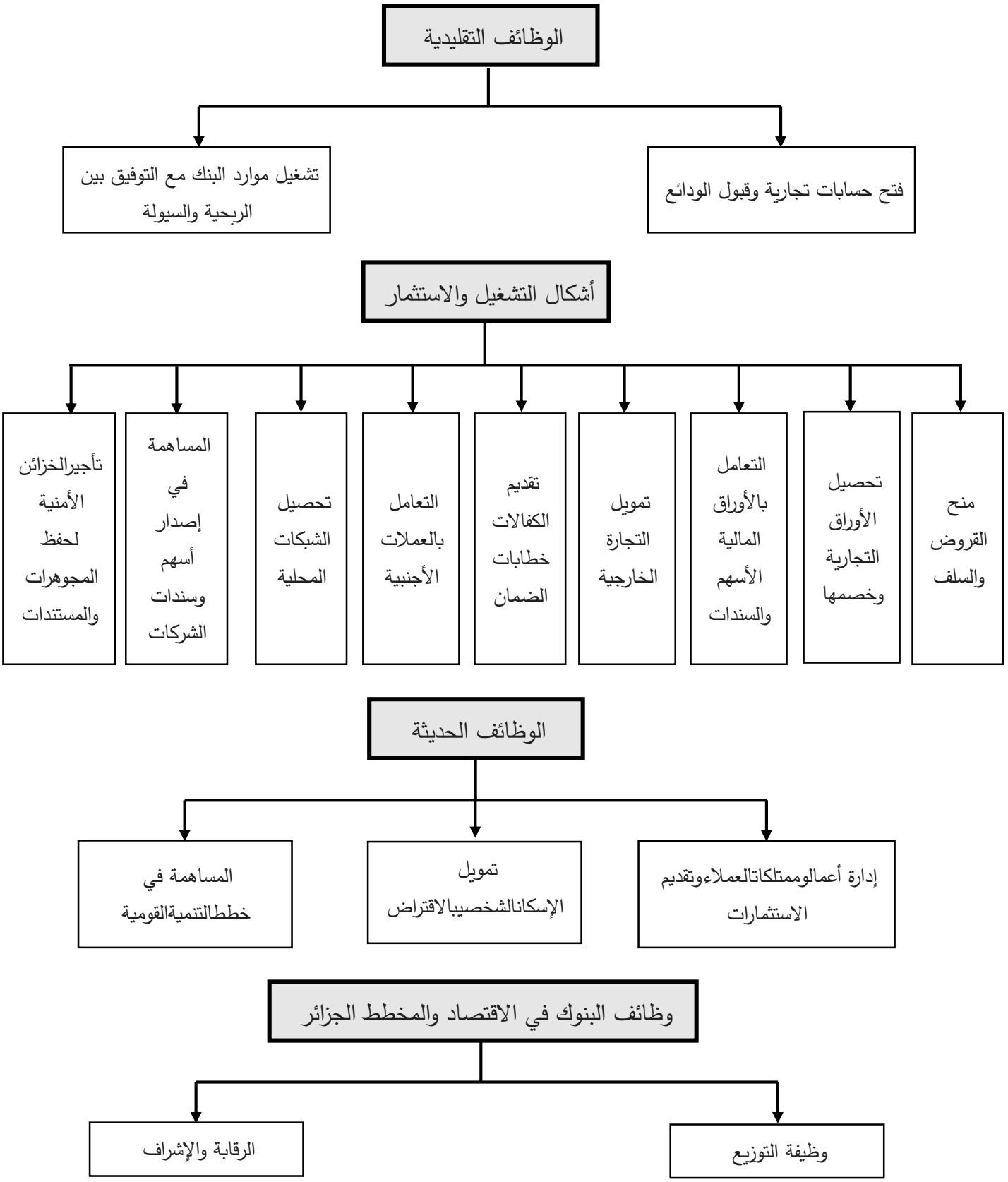

المرجع: أ. فائق الشعير، أ. عبد الرحمن السالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة النشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص 32

ثانيا: أهداف البنوك التجارية

يمكن إدراج ربح أهداف البنك التجاري في النقاط التالية أهمها:

1- **الربحية (Profitability)** :فالأمر الذي لا شك فيه أن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية لأنه إذا تدهورت أحوال البنك التجاري وحقق خسائر، فإن المساهمين فيه عادة يهربون عند أول فرصة ذلك ببيع أسهمهم، وربما يتفق أكثر المساهمين ويقومون ببيع البنك إلى أية جهة تستطيع إدارته أفضل.[1]

2- **السيولة(Liquidity)** :السيولة تعني قابلية الأقل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر المواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو خلال فترة قصيرة والسيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية لأن توفر السيولة أمر مرتبط بوجود البنك وكيانه إذ أن البنك لا يستطيع أن يقول المودعيه تعالوا غدا إذا طلبوا سحب جزء من ودائعهم أو سحبها جميعا.

3- **الأمان والضمان (Security)** :ويقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر، مخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر عدم تسديد العملاء للقروض التي منحت لهم مخاطر السرقة والاختلاس .... الخ) إلا أنه إذا حدث أي خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم.[2]

الفرع الرابع: خصائص البنوك التجارية وأنواعها:

أولا: خصائص البنوك التجارية

للبنوك التجارية عدة خصائص تميزها عن غيرها من البنوك الأخرى نذكر منها:

1. قيام البنوك التجارية بتجميع المدخرات للزبائن في صورة ودائع وهي بذلك بين المؤسسات المالية الوسيطة والتي تسمح لزبائنها أن يحتفظوا بودائعهم بصورة ودائع جارية تحت الطلب وتتكون هذه الودائع معرضة للسحب في أي وقت وذلك بواسطة الصكوك يمكن تحويل ملكيتها أيضا وبذلك

---

1 – سامر جلدة البنوك التجارية والتوريق المصرفي دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، ص 31

2 – حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك المبادئ والأساسيات)، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، ص 207

يترتب على البنوك التجارية التزامات مالية نتيجة قبولها للودائع الجارية وبالتالي هي جزء من عرض النقود، وهذا ما لا تتصف به المؤسسات المالية الأخرى. [1]

2. بالنسبة لمبدأ التدرج تأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية من حيث التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي ولا يسبقها في ذلك إلا البنك المركزي حيث يباشر الأخير الرقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل وتقنيات يهدف إلى التحكم في نشاط البنوك التجارية بما تقتضيه الوضعية الاقتصادية لبلد ما.[2]
3. البنوك التجارية هي مؤسسات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع وبذلك تؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة.
4. إن تطور الأعمال المصرفية جعل عمل البنوك التجارية لا يقتصر على تلقي الودائع من الأفراد وتقديم الائتمان والقروض قصيرة الأجل فحسب، بل يتعدى هذا النطاق إلى الاطلاع بأوجه النشاط التي كانت البنوك المتخصصة تمارسها مثل تمويل المشروعات الصناعية وشراء السندات الحكومية وغير الحكومية.[3]

ثانيا: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك إلى النحو التالي:

أ. **من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية**

1) **البنوك التجارية العامة:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

1– رحال فؤاد، تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك وأثرها على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية، جامعة محمد خيضر – بسكرة 2005/2006، ص 05

2 –محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص 12

3 –حدة رايس دور البنك المركزي، إعادة تحديد السيولة في البنوك التجارية في ظل نظام اقتصادي لا ربوي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية نقود وتمويل جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2006/2007، ص 06.

2) **البنوك التجارية المحلية:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية إقليم محدد.[1]

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

ب. من حيث النشاط:

1) **بنوك الجملة:** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.[2]

2) **بنوك التجزئة:** وهي عكس النوع السابق، حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى ولكن تسعى لجلب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك والتعامل للأفراد وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ج. من حيث الفروع

1) **بنوك ذات الفروع:** وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهم شكلا قانونيا، ولها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن العامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا بما يتعلق بالأمور الهامة التي ينصب عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن طبيعة المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تمتد بها الفروع.

ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي ويخضع للقوانين العامة للدولة، وليس قوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي ويميل هذا البنك إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل سنة فأقل) وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض، وإن كانت تتعامل أيضا في القروض المتوسطة الأجل كذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة.

1- شاكر القزويني، محاضرات اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجزائر، 1987، ص 26

2- محمد عبد الفتاح الصيرفي إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 2006، ص 32

2) **بنوك السلاسل:** وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك ينسق بين الوحدات وبعضها ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الو م أ.

3) **بنوك المجموعات:** وهي البنوك تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه الشركات بشكل لا مركزي وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والو م أ.

4) **البنوك الفردية:** تقوم هذه البنوك على ما يتمتع به أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة تكون محدودة رأس المال وكذلك فهي سوق تتعامل في مجالات قصيرة الأجل وتوظيف الأموال في الأوراق المالية. [1]

والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول المالية سيولة، والتي يمكن تحويلها إلى نقود وبسرعة وبدون خسائر.

ومن أمثلتها مؤسسة الراجحي المصرفية بالمملكة السعودية في عام 1960.

5) **البنوك المحلية:** وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محدودة كمدينة أو محافظة أو ولاية وخضع هذه البنوك إلى القوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.[2]

الفرع الخامس: مصادر تمويل البنوك التجارية

هناك عدة مصادر يتم من خلالها تمويل البنوك التجارية سواء الداخلية أو الخارجية ويمكن تلخيصها فيمايلي:

1) *المصادر الداخلية:* أموال المصادر الخاصة: وتتألف من:

1- محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 34

2- شاكر القزويني، نفس المرجع سابق، ص 35.34

أ. **رأس المال المدفوع:** وتتمثل في الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدأ تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله.

ب. **الأرباح المحتجزة** تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزءا من حقوق المساهمين ويرى البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا ويمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحجوزة إلى الاحتياطات والمخصصات والأرباح غير المعدة للتوزيع إلى:

- **<u>الاحتياطات:</u>** تقتطع الاحتياطات من الأرباح المقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا وقت تكوين الاحتياطي وتفاديا لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد ظهرت في المحاسبة عدة تسميات الأنواع مختلفة من الاحتياطات فهناك الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني وبصفة عامة يكون المصرف أي احتياطي فيه عن طريق اقتطاع مبلغ من أرباحه السنوية وهو بذلك ملك للمساهمين والاحتياطات تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية وأنها من طبيعة رأس المال نفسها بمعنى ان كلما زادت الاحتياطات زاد ضمان المودعين في المصارف التي تم إيرادها وتنقسم إلى:
  - **احتياطات خاصة (اختيارية)** هو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه القانون ويكون لنفسه تحقيقا لغرضين: تدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين والجمهور.[1]
  - **احتياطات قانونية احتياطي (رأس المال):** وهو احتياطي يطلبه القانون وينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال فعندما يستقر المصرف في أعماله ويبدأ في الحصول على الأرباح فإن القانون ينص على المصرف أن يقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها في كل سنة.

1- محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 36

- ❖ **المخصصات:** تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات.
- ❖ **الأرباح الغير الموزعة:** إن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كالأرباح إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم، وقد توزع الإدارة جزء منها وسيتبقى جزءا منها على شكل أرباح غير موزعة مدورة إلا أنها تكون قابلة التوزيع ويوزعها المصرف متى شاء.

أ. **سندات الدين الطويلة الأجل:** إن رأس المال إحتياطي والمخصصات والأرباح غير الموزعة هي المصادر الداخلية التقليدية للأموال بالنسبة للمصرف التجاري أما المصادر الحديثة فتشمل سندات الدين الطويلة الأجل وهي من المصادر الخارجية ويصدرها البنك ويبيعها للجمهور وللمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة شرط أن يكون سداد الودائع حق الأولوية على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال المصرف.[1]

2) *المصادر الخارجية:* تعتبر وسائل التمويل الخارجية للبنوك الجارية من المصادر الهامة لكي تقوم البنوك التجارية بتمويل نشاطاتها المختلفة والقيام بمهماتها المتعددة فقد يحصل البنك التجاري على هذه المصادر إما نتيجة علاقاته مع البنوك التجارية وغير التجارية الأخرى أو نتيجة علاقة البنك التجاري مع زبائنه وعملائه.[2]

(أ) **الودائع** وتمثل مبالغ نقدية مقيدة في دفاتر البنوك التجارية مستحقة للمودعين بالعملات المحلية أو بالعملات الأجنبية، وتتخذ هذه الودائع أكثر من شكل طبقا للاتفاق المنظم العلاقة بين صاحب الوديعة والبنك، وتنقسم إلى:[3]

1- محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 37، 39.

2- عبد الرزاق شحاتة محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998، عمان، ط 2006، ص 22

3- صبحي تادرس فريضة النقود والبنوك دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 130

- **الودائع تحت الطلب:** وتمثل الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف التجارية، بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أو أمر يصدرها المودع إلى المصرف ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص آخر يعينه المودع في الأمر الصادر منه للمصرف. [1]
- **الودائع لأجل:** وتودع لدى البنك التجاري على أن لا يسحب منها إلا بعد انقضاء هذا الشكل من الودائع التزاما على البنك في أي لحظة حيث يكون على علم مسبق بالتاريخ الذي يمكن أن تطلب فيه، ومن ثم يكفي أن يحتفظ البنك مقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي أقل من تلك النسبة التي يتعين الاحتفاظ بها مقابل الودائع الجارية. [2]
- **الودائع بإخطار:** ويقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف على أن لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة تحدد عن الإيداع وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لإشعار الفوائد على الودائع الأجل، وتلجأ الهيئات والأفراد إلى هذا النوع من الإبداع عندما يتجمع لديها رصيد نقدي في فترات دورية ولمدة قصيرة انتظارا لفرص الاستثمار.[3]
- **ودائع التوفير:** فهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية، باعتبار السيولة حيث يمكن السحب منها في أي وقت.[4]

بالإضافة إلى المصدر السابق الذكر للموارد فقد تحصل البنوك التجارية على وسائل التمويل نتيجة إعادة حسم السندات التجارية التي قامت بها البنوك التجارية بحسمها سابقا لدى البنك المركزي، حيث سمحت البنوك التجاري بإعادة حسم السندات، كما سمحت النظم الخاصة بالبنك المركزي للبنوك التجارية بإعادة تجهيز قروض التمويل المختلفة التي قامت البنوك التجارية بمنحها إلى زبائنها.[5]

- وهناك أنواع أخرى من المصادر هي:

1- **الاقتراض من المصارف إلى البنك المركزي:** غالبا ما تلجأ المصارف إلى الاقتراض بعضها من بعض أو من البنك المركزي عند حاجتها لتمويل عملياتها المصرفية التي تقتصر مواردها الذاتية

1- محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 41
2- صبحي تادرس فريصة، مرجع سابق، ص 131
3- محمد عبد الفتاح الصيرفي، نفس المرجع السابق، ص 42
4- صبحي تادرس فريصة، نفس مرجع سابق، ص 131
5- عبد الرزاق شحاتة، مرجع سابق، ص 23

عن تمويل مثل هذه العمليات وهذا الاقتراض يمثل التزامات على المصرف تجاه بقية المصارف الذي اقترض منها سواء كانت محلية أو أجنبية في الداخل وفي الخارج.

ويمكن أن تكون هذه الالتزامات (الاقتراض) بصورة حسابات جارية أو لأجل أو لإخطار مصدرا للمصرف التجاري في الحصول على موارده المالية.

2- **اتفاقيات إعادة الشراء:** يتم عادة بين البنك التجاري والبنوك التجارية الأخرى أو تجار الأوراق المالية وهي تعني بيع أصل مالي باتفاق إعادة شرائه في تاريخ لاحق محدد بسعر يتفق عليه مقدما، وقد يكون الاتفاق لمدة يوم أو عدة شهور أي أن معظمها اتفاقيات قصيرة الأجل، ودرجة المخاطرة في هذه الاتفاقيات تعتبر محدودة لأنها عادة مغطاة بأوراق مالية حكومية أي معظمها اتفاقيات قصيرة الأجل ودرجة المخاطرة تكون محدودة.

3- **الاقتراض من سوق الدولار الأوروبي:** يمكن للبنك التجاري أن يحصل على متطلباته من الأموال من البنوك التجارية التي تتعامل بالدولار والتي في الدول الأوروبية وتقبل هذه البنوك الودائع بالدولار الأمريكي وتدفع معدلات فائدة أعلى من المعدلات التي تدفعها البنوك داخل الو م أ.

4- **الاقتراض من سوق المال:** يعتبر الاقتراض من سوق المال من أنواع الاقتراض الطويلة الأجل التي تتمثل إما في الافتراض مباشرة بين بنك وأي مؤسسة مالية أخرى أو من خلال إصدار البنك سندات طويلة الأجل وفي كلتا الحالتين يدفع فائدة على هذه الأموال حسب أجال استحقاقها وميزة هذا النوع من الافتراض أيضا أنه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني مثل الودائع.[1]

المطلب الثاني: ماهية القروض البنكية

تعتبر القروض مصدر من مصادر التمويل سواء للأفراد أو للمؤسسات أو الدولة، ويتم اللجوء إليها عند كفاية الموارد الضرورية للقيام بمختلف الأنشطة، وترتيب عن عملية الاقتراض أعباء من خلال تسديد القرض وفوائده.

الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية

تعد القروض البنكية الاستخدام الرئيسي لودائع البنوك التجارية وعمليات الإقراض وفي نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها.

1- محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 205-208.

أولا: تعريف القروض البنكية: تعددت تعاريف القرض، فكلمة قرض أو ائتمان أصلها لاتيني والتي تعني وضع الثقة، ومنه فمنح القروض يعبر عن منح الثقة إلى شخص ما، كـ بيعا كان أم معنويا قد يكون فردا كما قد يكون مؤسسة.[1]

- يعرف القرض (الائتمان) البنكي على أنه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن يمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين، وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، وبتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين.[2]
- وتعرف القروض البنكية أيضا على أنها عبارة عن تسهيلات ائتمانية مباشرة تمنح إلى عملاء البنك وذلك بموجب اتفاق بين البنك والمقترض، الذي يتم بموجبه قيام البنك بإقراض العميل مبلغا معينا من المال لمدة معينة لغرض تمويل احتياجاتهم في المدى القصير والمتوسط والبعيد، ويتم الاتفاق مع العميل على طريقة سداد مبلغ القرض، وعادة ما يتم تسديد أصل القرض وفوائده إما على أقساط شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية.

ومن خلال ما سبق تم استنتاج أن القروض البنكية تتجسد في فعل الثقة أي أن منح البنك قرضا معينا العميل معناه أن البنك يثق في مقدرة العميل وذلك يكسب القروض المكانة الأولى للبنك التجاري.

ثانيا: أهمية القروض البنكية: سيتم تناول أهمية القروض البنكية بالنسبة لكل الأطراف الداخلة في العلاقة الإقراضية وكذلك بالنسبة للاقتصاد الوطني.

1) **بالنسبة للبنك** تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ يمثل الجانب الأكثر من استخداماته والغاية من وجوده.
2) **بالنسبة للمقترضين** يمكن أن تتجلى أهمية القروض البنكية من خلال المزايا المختلفة التي تحققها المؤسسات المقترضة من أهمها:[3]

- تخفف القروض البنكية الكثير من الصعوبات التي تعترض المؤسسات خاصة الصغيرة؛

1- عاطف جابر طه عبد الرحيم ، تنظيم إدارة البنوك الدار الجامعية، الإسكندرية،(2008) ص 281.

2- الطاهر الطرش، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (2003) ص 58

3- الطاهر الطرش مرجع سابق ذكره، ص 60

- تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج؛
- منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، وبالتالي تعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية.

3) **بالنسبة للاقتصاد:** تتلخص أهمية القروض البنكية بالنسبة للاقتصاديين فيما يلي:[1]

- تطوير عمليات التنمية من خلال تمويل قطاعات الاقتصاد المختلفة؛
- تشجيع الاستثمار وتلبية حاجيات المستثمرين وذلك من خلال زيادة منح القروض في حالات الإنعاش الاقتصادي وبالتالي تمويل النشاط الاقتصادي والعمل على ازدهاره؛
- عملية منح القروض تهدف إلى تحقيق أهداف الاقتصاد وذلك من خلال التنسيق مع البنك المركزي واحترام القيود القانونية فيما يخص هذه العملية.

الفرع الثاني: أنواع القروض البنكية

تختلف القروض على حسب أجالها، وتبعا للمقترض والأغراض التي تستخدم فيها والضمانات المقدمة، وبالتالي تبويب القروض تبعا لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه، وفيما يلي يتم تناول أنواع القروض البنكية وفقا للمعايير التالية:

1) **القروض بحسب آجالها:** تنقسم القروض البنكية طبقا لهذا المعيار إلى: [2]

- قروض قصيرة الأجل؛
- قروض متوسطة الأجل؛
- قروض طويلة الأجل.

2) **القروض بحسب الأغراض:** تنقسم وفقا لهذا المعيار إلى:[3]

- القروض الاستهلاكية؛
- القروض الإنتاجية؛

1- عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 285

2- عبد المطلب عبد الحميد البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر،(2000) ص 641.

3- علا نعيم عبد القادر وآخرون مفاهيم حديثة في إدارة البنوك دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، (2009)ص 240 - 254

- القروض التجارية؛
- القروض الاستثمارية.

3) **القروض بحسب الضمان:** تنقسم طبقا لهذا المعيار إلى: [1]

- قروض مضمونة؛
- قروض غير مضمونة.

4) **القروض بحسب المقترضين:** وتنقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى: [2]

- قروض الأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى؛
- قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام؛
- قروض المستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال؛
- قروض العملاء وقروض للآخرين.

ويدخل تحت كل نوع تقسيمات فرعية، وتقوم التقسيمات أساسا على نوعية ومهنة المقترضين.

الفرع الثالث: محددات منح القروض البنكية

هناك مجموعة من الاعتبارات والمعايير التي يتم اعتمادها لتحديد عملية منح القروض وجب على البنك التجاري الالتزام بها: [3]

<u>أولا: الاعتبارات التي تحدد عملية منح القروض البنكية:</u> تتمثل فيما يلي:

1) **سلامة القروض:** حيث لا يمنح القرض إلا عندما يثق البنك في سلامته ومقدرة العميل على التسديد طبقا لما اتفق عليه في العقد.
2) **التنويع:** يتم تنويع القروض عندما يوزع البنك قروضه على أكبر عدد ممكن من العملاء ويترتب على التنويع قلة احتمال الخسارة، ويقصد بالتنويع أيضا عدم التركيز الاقتراض على مناطق معينة بل من المستحسن توزيعها على نطاق جغرافي واسع.
3) **طبيعة الودائع:** حيث تعتبر الوديعة هامة من عدة جوانب سواء من وجهة نظر الأفراد أو النظام البنكي أو الاقتصاد ككل.

1-محمد سعيد أنور سلطان إدارة البنوك الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية مصر،(2005) ص 268.

2- دريد كامل آل شبيب إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،(2010) ص 304.

3- محمد محمود عطوة يوسف وعصام الدين البرعي اقتصاديات النقود والبنوك الدار الجامعية، الإسكندرية، (2007)، ص179-176

4) **رقابة البنك المركزي:** تتجمد في وسائل رقابة كمية أو عامة ووسائل الرقابة الكيفية أو النوعية وذلك كما يلي:

- ✓ **وسائل الرقابة الكمية أو العامة:** هي تلك السياسات التي تهدف إلى تقييد حجم القروض بصورة عامة وتتجسد أدوات هذه الرقابة فيما يلي: [1]
  - سعر إعادة الخصم؛
  - عمليات الديون المفتوحة؛
  - سياسة تغيير النسبة القانونية الاحتياطي النقدي؛
  - السياسة الإقراضية.
- ✓ **وسائل الرقابة الكيفية أو النوعية:** هي تلك السياسات التي تقوم على التمييز بين أنواعع عينة من الائتمان أو القروض أو التركيز على نوع معين من السياسات دون أخرى وتشمل: [2]
  - قيام البنك المركزي مباشرة ببعض الأنشطة البنكية؛
  - الرقابة المباشرة؛
  - مستوى النشاط الاقتصادي العام؛
  - التطور التكنولوجي وتنافس البنوك مع بعضها.

<u>ثانيا: معايير منح القروض البنكية:</u> تتمثل فيما يلي:

1) **معايير متعلقة بالعميل (المقترض):** يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

- **المقدرة على السداد:** تتمثل في تقدير مدى قدرة طالب القرض على توظيف استثماراته.
- **السمعة (الشخصية):** يدور حول الانطباع العام عن العميل من حيث سمعته ونزاهته والتزاماته الحالية.
- **الضمان المقدم:** حيث تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد.

1- محمد محمود عطوة يوسف وعصام الدين البرعي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

2- زياد رمضان ومحفوظ جودة الاتجاهات المعاصرة في البنوك دار وقتل عمان، ط2، (2003)،ص 195.

3- عبد الغفار الحنفي وعبد السلام أبو الحف الإدارة الحديثة في البنوك التجارية الدار الجامعية، الإسكندرية، (2004)، ص 163.

- **الظروف المحيطة:** هي الظروف العامة.

2) **معايير متعلقة بالبنك:** يقوم البنك بالإقراض في ظل المحافظة على جملة من المعايير المتعارف عليها المعمول بها في النشاط البنكي وتتمثل فيما يلي: [1]

- درجة السيولة؛
- الإستراتيجية المتبعة من طرف البنك؛
- الحصة السوقية للبنك؛
- الإمكانيات المتاحة للبنك؛
- تعليمات البنك المركزي.

3) **معايير متعلقة بالقرض:** تتمثل فيما يلي:[2]

- الغرض من القرض
- مدة القرض واستحقاقه
- طريقة التسديدة
- المخاطرة
- تكلفة القرض.

الفرع الرابع: مصادر القروض البنكية

هناك مصادر عادة ما يلجأ إليها البنك من أهمها:[3]

1) **الإبداعات البنكية:** تعتبر هذه الأخيرة من أهم مصادر أموال البنوك التجارية حاليا، حيث يقوم البنك المركزي بغرض احتياطي الزامي على البنوك، عندما تحتاج إلى أموال أو عند مواجهة عجز في السيولة.

2) **الأوراق التجارية:** يتعامل البنك بنوع من النقود الورقية الخاصة والتي انتقلت من الأوراق المحمولة إلى النقدية الغير محمولة تصدر على شكل خصومات لا تتداول إلا في أجل استحقاقها.

1- صادق راشد الشهري ، القروض المتعثرة في المصارف وأثارها على الأزمات المالية، عمان، الأردن، (2009)،ص 170.

2- عبد الحميد الشواربي ،إدارة المخاطر الإئتمانية من وجهة النظر المصرفية القانونية، منشأة المصارف الإسكندرية ، (2002) ،ص 190.

3- مصطفى رشيدي الشيحي، النقود والمصارف والإئتمان الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية، (1999)، ص 214-215.

3) **السوق النقدية والسوق المالي:** هذه الأسواق قد تنتهى إلى إجراء مفاوضات حول القرض من خلال هذه المناقشات يقدم للزبون طالب القرض ردا من خلاله بين مبلغ القرض الذي يطلب فترة زمنية محددة.

المطلب الثالث: ماهية القروض الفلاحية

تؤدي القروض الفلاحية دورا هاما في التطور الاقتصادي للبلاد، لأنها الوسيلة المناسبة لتزويد الفلاح بالأموال وفوائدها والعمولات المستحقة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف الفلاح بين السداد دون أية خسائر.

الفرع الأول: مفهوم القروض الفلاحية

إن للقروض الفلاحية دورا هاما في التنمية الريفية لما له من أهمية بالغة في عمليات التمويل حيث أصبحت المصادر الداخلية للفلاح غير كافية لتمويل نشاطاته.

أولا: تعريف القروض الفلاحية:

للقروض الفلاحية العديد من التعاريف منها:

- يعرف القرض الفلاحي على أنه إقراض القائمين على الإنتاج الزراعي لتسهيل ممارسة إنتاجهم أو التوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية، كالبذور والأسمدة والمحاصيل الكيميائية المقاومة الآفات، ومدهم بالآلات الزراعية والجرارات ونحوها.[1]
- ويعرف أيضا أنه في الغالب ائتمان قصير أو متوسط الأجل وقليل منه يخصص للأجل الطويل ويكون الهدف منه تمويل المحصول والمنتجات الفلاحية الجارية والآتية والتجمعات، ويؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية، كما يمكن أن يؤدي في حالة حسن استخدامه إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين، وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التعبئة الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.[2]

1- حمدي باشا وليد، دور السياسة الائتمانية لتمويل القطاع الفلاحي مذكرة لنيل شهادة ماجستير باتنة الجزائر، غير منشور، (2013/2014 ،ص 42.

2- أين سمينة دلال وين سمينة عزيزة: مداخلة بعنوان سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات، جامعة بسكرة يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 03.

❖ ويعرف كذلك على أنها قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل، وقليل منها مخصص للأجل الطويل، والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية.[1]

من خلال ما سبق تم استنتاج أن القرض الفلاحي هو قرض مخصص لتمويل الفلاح بهدف زيادة قدرته المالية والمادية، وغالبا ما يكون القرض طويل ومتوسط الأجل أو قصير المدى ويسترجع في نهاية مدته بفوائد.

ثانيا: أهمية القروض الفلاحية:

للقروض الفلاحية دور فعال في التنمية وذلك بإنتاجيتها وربحها الوفي، ولا يكون القرض الفلاحي مريح ومنتج إلا إذا كان موظف للتقنيات المكيفة للمحيط الريفي، وتتمثل أهميته فيما يلي: [2]

- تحسين القابلية للمنافسة، مثال ذلك استعمال آلات الحلب يمكن تقليص اليد العاملة واقتصاد وقت العمل)
- تطوير طرق الاستغلال الهدف الأساسي هو تقليص الأقصى للتكاليف التخفيض أسعار العائد وربح السوق مثال ذلك: تربية الدواجن استعمال الرش المحوري، طريقة التقطير ... إلخ؛
- رفع الإنتاج بإدخال مضاربة جديدة، مثال ذلك: إنتاج مكبر زراعي بلاستيكي يضمن متابعة النشاط، مثال ذلك: يسمح بمتابعة استغلال القروض البنكية وذلك لتمكين البنية للوارثين الذين يريدون إعادة أعمال المزرعة وشراء نصيب الوراثيين الآخرين الذين يفضلون البيع من أجل التصفية احتياط من التغيرات السدائية والسنوية للمصاريف والإيرادات، مثال ذلك حالة إنتاج المحاصيل.
- تكمن أهمية القرض الفلاحي في تطوير طرق الاستغلال واستعمال الوسائل الحديثة والتكنولوجية التحسين ورفع مستوى الإنتاج.

ثالثا: طبيعة القروض الفلاحية: إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:[3]

1) **الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار:** حيث يعتمد الحياة الفلاحية على المعطيات والظواهر المتغيرة وغير مؤكدة وتسيطر عليها عوامل خارجية من إدارة الائتمان من العوامل

1- مصطفى رشدي شيعة، الاقتصاد النقدي والمصرفي الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، (1985)، ص 116.

2- حمدي باشا وليد، مرجع سبق ذكره، ص 42-43.

3- مصطفى رشيدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 92.

البيولوجية والطبيعية والمناخية، مما يؤثر في حجم الإنتاج فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحقيقه، ولا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الفلاحية.

2) **تقنيات الملكية وتعدد الإستغلالات الفلاحية:** إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي والتي تبدأ بمجرد الاستغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي، وبالطبع فإن هذا يثير مشكلة تحديد المستفيد عن الائتمان وضمان القروض ونوعيتها.

3) **المستوى المختلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان الفلاحي إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف.**

4) **ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.**

الفرع الثاني: أنواع القروض الفلاحية وتصنيفاتها:

هناك عدة تقسيمات للقروض الفلاحية وذلك تبعا للمعايير المتخذة كأساس لتصنيف، وبعد القرض الإيجاري والقرض الرفيق وقرض التحدي من أهم أنواع القروض المستخدمة في الجزائر.

أولا: القرض الإيجاري:

يعتبر القرض الإيجاري تقنية لتمويل الفلاح، إذ يعتبر أسلوبا حديثا يقوم البنك من خلاله بأجير عتاد فلاحي الى عملائه.

1) **تعريف القرض الإيجاري:** هو اتفاق تعاقدي بين شركة التأجير (المؤجر)، والعميل (مستأجر)وبموجب يحق للمستأجر الانتفاع بالأصل (مأجور) خلال فترة زمنية محددة وذلك مقابل اقساط دورية يتم الاتفاق عليها مسبقا أقساط التأجير) ، على أن تنتقل ملكية الماجور في نهاية فترة العقد إلى المستأجر تلقائيا او مقابل مبلغ متفق عليه مع إمكانية شراء المأجور خلال فترة العقد.[1]

2) **خصائص القرض الإيجاري:** ويتميز الفرض الإيجاري بجملة من الخصائص منها: [2]

- عقد رضائي: يتم العقد بمجرد التراضي، إذ ينشأ برضاء المتعاقدين دون أن يكون له شكل معين لانعقاده؛

1- محمد العجلوني، النبوك الإسلامية واحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة عمان،(2010)، ص 264.

2- اسام هلال مسلم القلاب،التأجير التمويلي – دراسة مقارنة طبعة 1 الراية للنشر والتوزيع الأردن، (2009) ،ص 23-26

- عقد التزامي: للطرفين حيث يترتب في ذمة المؤجر التزامات أخرى تنشأ في جانب المستأجر؛
- عقد زمني: حيث يعتبر فكرة التأجير اقتصاد مدة زمنية، تتم فيها من أجل الحصول المؤجر على بديل الأجرة وانتفاع المستأجر بالأصل.
- عقد إيجار يقوم على الاعتبار الشخصي: تفرض هذه الخاصية اعتبارات معينة تتعلق بتشخيص المستأجرة حيث تدفع المؤجر على إبرام عقد معه.

3) **أنواع القرض الإيجاري:** تختلف أنواع القرض الإيجاري باختلاف تصنيفاته وتنقسم إلى:

- قرض الإيجار حسب طبيعة موضوع التمويل؛
- قرض الإيجار حسب طبيعة العقد؛
- القرض الإيجاري المالي.

➢ أنواع أخرى للقرض الإيجاري: يمكن أن يأخذ القرض أنواع أخرى منها: [1]

- فرض إيجاري للصيانة؛
- قرض إيجاري صناعي؛
- قرض الإيجار المباشر؛
- قرض الإيجار غير المباشر.

4) **الجوانب الايجابية والسلبية للقرض الإيجاري:** للقرض الإيجاري عدة جوانب منها:

➢ الجوانب الإيجابية: وتتمثل فيما يلي:

➢ بالنسبة للمؤجر: هي

- إمكانية استرداد الأصل في حالة عدم الوفاء؛
- الخضوع للإعفاءات الضريبية وبالتالي تحقيق أرباح إضافية؛
- تحقيق نسبة مردودية عالية.

➢ بالنسبة للمستأجر: وتتمثل في: [2]

1- عبد المطلب عبد الحميد،البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، دار الجامعية، الإسكندرية،(2000)، ص 141.

2- ميز إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل دار المصارف، الإسكندرية، (1997)،ص 558.

- تخفيض تكلفة التعويض في حالة الإفلاس؛
- تجنب مخاطر ملكية الأصل؛
- التخلص من قيود الاقتراض الكلاسيكية.

➢ بالنسبة للاقتصاد القومي: هي:

- يساعد على اقتناء معدات حديثة وأكثر إنتاجية؛
- إنشاء مزيد من المشروعات الإنتاجية؛
- تحسين ميزان المدفوعات في حالة القرض الإيجاري الدولي.

➢ الجوانب السلبية: وهي:[1]

➢ بالنسبة للمؤجر منها:

- مواجهة خطر انخفاض القيمة السوقية للأصل عند نهاية العقد؛
- مواجهة خطر التقادم عندما تكون خيار البيع أو التملك غير متوفرة؛
- مواجهة خطر القيمة المتبقية عندما تكون القيمة السوقية أقل من القيمة المضافة.

➢ بالنسبة للمستأجر: هي

- فرض قيود على المستأجر المستخدم للأصل؛
- تحمل ضرائب مضاعفة عند شراء الأصل من طرف المؤجر، وعند عملية الإيجار؛
- عدم تمتع المستأجر ببعض المزايا، مثلا الاقتراض بضمان الأصل.

ثانيا: القرض الرفيق:

يمنح القرض الرفيق للفلاحين كوسيلة لدعمهم، حيث يقوم من خلاله باستغلال القرض الذي ينتهي بدفع قيمته في نهاية السنة.

1- سمير عبد العزيز عثمان، دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الإسكندرية، (2003)،ص 201

1. **تعريف القرض الرفيق:** هو قرض موسمي" موجه للفلاحين من أجل تمكينهم بمزاولة نشاطهم الفلاحي ويعرف أيضا على أنه يمنح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية.[1]

2. **مميزات القرض الرفيق:** توجد مميزات عديدة للقرض الرفيق وتتمثل فيمايلي:

- **مدة القرض:** مدة القرض 12 شهر، حيث تحدد الفترة إلى ستة أشهر وذلك لوجود صعوبات لدى الفلاح عند السدادة؛
- **قيمة القرض:** وتكون من 10000000 دج إلى 100000000 دج، ونسبة القرض 5%.
- **الفوائد:**
  - فوائد 0% (تتحملها الوزارة الوصية)؛
  - مدعم بنسبة 100% من طرف الدولة؛
  - فوائد النبك من الخزينة.
- **المستفيدين من القرض:** ونذكر منها:
  - المزارعين ومربي الماشية؛
  - المزارع التجريبية والمشاريع الاقتصادية التي تسهم في تكييف ومعالجة واستخدام؛ وتخزين المنتجات.
- **المجالات التي يعطيها القرض:** هي
  - اقتناء المواد والمكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي؛
  - تحسين نظام الري؛
  - شراء المعدات الفلاحية في إطار القرض الايجاري؛
  - تقوية قدرات الاستغلال الفلاحي.
- **الضمانات:**
  - تأمين الشامل المتعدد الأخطار؛
  - التعهد والالتزام ببيع المحصول الفلاحي للتعاونيات الفلاحية؛
  - التعهد بتسديد قيمة القرض؛

1-صالحي نادية وناصري عرجونة، دور القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية و علوم تجارية، (2018)،ص 46.

- التعهد بسند لأمر.

ثالثا: قرض التحدي:

يقدم قرض التحدي كألية لمساعدة الفلاح، إذ يعتبر من بين الأساليب الحديثة التي يستعملها البنك.

1) **تعريف قرض التحدي:** هو قرض استثماري مدعم من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ويمنح في إطار إنشاء استغلال فلاحي وتربية المواشي على أراضي فلاحية ذو ملكية خاصة أو الاستفادة من عقد الامتياز.

2) **مميزات قرض التحدي:** تتمثل مميزات قرض التحدي فيما يلي:[1]

- **مدة القرض:** وينقسم إلى قسمين:
  - قرض متوسط المدى: مدته من 3 سنوات إلى 7 سنوات كحد أقصى مع مرحلة تأجيل الدفع من سنة إلى سنتين.
  - قرض طويل المدى مدة القرض من 8 سنوات إلى 15 سنة كحد أقصى مع مرحلة تأجيل الدفع من سنة إلى سنوات.
- **قيمة القرض:** وتتمثل في:
  - تقدر قيمة القرض ب 1 مليون دينار لكل هكتار أو أكثر للمستثمرات الفلاحية وحضائر التربية الجديدة والتي لا تتعدى مساحتها 10 هكتارات.
  - 100 مليون دج المستثمرات التي تفوق مساحتها 10 هكتار.
- **الفوائد:** حيث تمثل تكون 0%0% خلال السنوات الخمس الأولى، وتكون 1%% خلال السنة السادسة والسابعة، وتكون 3%% خلال السنة الثامنة والتاسعة.
- **النشاطات المؤهلة:** وهي:
  - أشغال إعداد وتهيئة وحماية الأراضي
  - عمليات تطوير الري الفلاحي
  - اقتناء عناصر ووسائل الإنتاج
  - الإنتاج الحرفي، حماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني والنباتي.
- **تسديد قيمة القرض**

1- صالحي نادية وناصري عرجونة، نفس المرجع السابق، ص 58

- **شروط الاستفادة من قرض التحدي:** يمنح للأشخاص طبيعيين ومعنويين الحائزين على دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الهياكل المخولة للوزارة، كما يمنح لأصحاب المشاريع المتجسدة على أراضي غير فلاحية معفيين من مصادقة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
- **الضمانات:** وتنقسم إلى قسمين:
  - ضمانات مسبقة؛
  - ضمانات لاحقة.

1) المصادقة على المشروع.

- **تصنيفات القروض الفلاحية:** تمنح البنوك العديد من القروض الفلاحية التي يشترط أن تتناس مع احتياجات الفلاح، وحجم المشروع وطاقة المؤسسة المالية، كما يتعين أن يندرج الهدف من القرض في إطار نشاط المؤسسة وسياستها، ولتسهيل العملية الائتمانية تلجأ المؤسسات التمويل إلى تصنيف القروض الفلاحية ومن أهم هذه التصنيفات ما يلي:

1) **تصنيف القروض حسب استعمالها الرئيسية:** وتتمثل فيما يلي: [1]
   - القروض العقارية
   - القروض الإنتاجية
   - القروض الاستهلاكية
   - قروض التعاونيات الفلاحية.

2) **تصنيف حسب أجال القرض:** وتتمثل في القروض التالية: [2]
   - القروض قصيرة المدى.
   - القروض المتوسطة.
   - القروض طويلة الأجل.
   - القرض الإيجاري.

3) **تصنيف القروض حسب درجة الإنتاجية:** وتتمثل فيما يلي:[3]

1- شريحي هناء، آليات التمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة تحليلية وتقييمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة الجزائر غير منشور،(2012-2013)، ص 27.

2- http://www.minagri dz/sama/egiepmda,gtm(على الساعة 18.00 بتاريخ: 15-02-2018)

3 - على محمود فارس وآخرون: أسس الأقراض الوراغي والتعاوني، منشورات جامعة عمر المختار، الدار البيضاءليبيا، (2005)،ص 98.

- القروض الإيجابية؛
- القروض السلبية؛
- القروض الحيادية.

4) **تصنيف القروض حسب نوع الضمانات**:وتتمثل هذه القروض فيما يلي:[1]

- قروض غير مضمونة
- قروض مضمونة بأموال غير منقولة.

إن تعدد تصنيفات القروض الفلاحية ساهمت في توضيح استعمال كل قرض للفلاح ومساعدته في فهم نوع الاتجاه وإلى أي قرض يلجأ إليه.

الفرع الثالث: ضمانات القروض الفلاحية

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وأجله،فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير أو المتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية، كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات أو المعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطلب البنوك بالضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأموال التابعة، كالعقارات الأراضي البناءات والسكنات الريفية ... إلخ

بالإضافة إلى الضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة إلى سند قوي من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد).[2]

الفرع الرابع: أثر القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية

1- حمدي باشا وليد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

2- آبن سمينة دلال ، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات الملتقى الدولي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2006)،ص 04.

تتنوع مساهمات القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية، حيث تعتبر التنمية الريفية أمرا ملحا وضروريا في الاقتصاد الوطني باعتبار أن التطور الاجتماعي والاقتصادي أصبح مرهونا بواقع الفلاحة إذ تنطوي هذه المساهمات على عدة أوجه.

أولا: دور القروض الفلاحية في توفير الإنتاج الفلاحي:

تلعب القروض الفلاحية دورا كبيرا في النهوض بالقطاع الفلاحي، فالفلاحة لم تعد نشاط لتوفير الغذاء المحلي، بل أصبحت صناعة قائمة بذاتها، ساعدت على تحقيق التنمية الشاملة، ومنها القروض الفلاحية دورا هاما على تحقيق المؤشرات التالية: [1]

1) **دور القروض الفلاحية في توفير المواد الغذائية:**يهدف النشاط الزراعي لتوفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان، حيث تعد الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم، ولذلك فإن تأخذها سوف يؤثر سلبا في القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يتطلب الزيادة في الإنتاج.
2) **دور القروض الفلاحية في توفير المواد الأولية:** إن كثير من الفروع الصناعات التحويلية تعتمد على المواد الفلاحية وتنمية هذه الصناعات، تعتمد على عدة عوامل من أهمها توفير المواد الخام بكميات كافية، وتكاليف منخفضة بمواصفات جيدة ومناسبة للتصنيع، وبهذا نشأة علاقة قوية بين الفلاحة والقطاعات المختلفة الأخرى، وخاصة الصناعة فكلما ازداد هذا القطاع نمو ازدادت احتياجاته إلى المواد الأولية التي هي من مخرجات القطاع الفلاحي.
3) **دور القروض الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي:** إن من أهم المشاكل التي تلقي اهتماما واسعا من طرف الجزائر هي مشكلة الأمن الغذائي، فهو يعتبر التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب قصور الإنتاج المحلي، من تغطية الاحتياجات المحلية المتزايدة.

ثانيا: دور القروض الفلاحية في توفير فرص العمل:

1- سالم النجفي: التنمية الاقتصادية الزراعية، ط2، جامعة الموصل، العراق،(1987)، ص 88.

تعتبر القروض الفلاحية مصدرا هاما لإشباع تلك الحاجات التمويلية التي تتنوع تبعا لأوجه استخدامها، وذلك للقضاء على البطالة، والتشجيع على النهوض بالقطاع الفلاحي وإعطاء التنمية الريفية حقها في الاقتصاد.[1]

1) **دور القروض الفلاحية في تحقيق الدخل:** للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في توفير مناصب العمل لقطاعات مختلفة، خاصة وتزايد السكان العاملين في القطاع الفلاحي يقدر بـ0.2 %، سنويا حيث يقدر تزايد الإجمالي للسكان ب 3.2%.
2) **مساهمة القروض الفلاحية في تحقيق الدخل:** تختلف نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الدخل وهذا حسب الطبيعة الاقتصادية من جهة، ومدى تطور القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى، وبذلك يصبح القطاع الفلاحي مساهما كبيرا في عملية الادخار والاستثمار. [2]
3) **أهمية القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية:** إن تنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية يركز على جملة من الوسائل التأطير المالية والتقنية معدلة للبعض ومحفزة للبعض الآخر، حتى تصبح ملائمة مع متطلبات إنجاز الأهداف المحددة، ولقد تجلت هذه الأهمية فيما يلي:[3]
   - توفير بدائل التنمية اقتصاد المناطق ذات القدرات الضعيفة.
   - تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجيا.
   - تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي من خلال التحكم في الرعي العشوائي.

المطلب الرابع: مخاطر القروض الفلاحية وكيفية إدارتها

تنشأ مخاطر القروض بسبب عدم مقدرة البنك على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل وفوائده،ولابد من معرفة هذه المخاطر.

الفرع الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية

1- عبد اللطيف بن أشهنر :التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، دون بلد النشر،(1982)، ص 17.

2- خلف بن سليمان بن خضر النمري، التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية، ج 2، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الأردن، (1995)،ص 156.

3- رابح الزبيري، حدود ودعم الدولة في السياسة الزراعية في مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2005)، ص 202، 203.

لا شك أن منح البنك القروض للأفراد والمؤسسات يرتبط دوما بمخاطر متمثلة في عدم استرجاع حقوقه.

أولا: تعريف مخاطر القروض البنكية: هناك عدة تعاريف المخاطر القروض البنكية يمكن حصرها فيمايلي:

- تعرف بأنها المخاطر المتمثلة في عدم قدرة العملاء على السداد جزء أو كل المبلغ المستحق عليهم في تاريخ الاستحقاق. [1]
- كما يعتبر خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يوجهها المدين، لذلك فهي تصيب مانح القرض ولا تتعلق بعملية تقديم القرض فحسب بل تستمر حتى إنهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه. [2]
- كما تعرف أيضا بأنها مجموعة التحديات التي تواجهها البنوك لتضمن استمرارية نشاطها، وأيضا بقاءها حيث لا وجود للبنك دون مخاطرة، التي تتنوع وتتعدد بتطور وتنوع المنتجات البنكية التي لايستلم أبدا من التغيير في ظل التكنولوجيا المتقدمة. [3]

ومن التعريفات السابقة يمكن تعريف مخاطر القروض البنكية على أنها الخسارة الناجمة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بتسديد ديونه كاملة أو جزء منها في تواريخ استحقاقها.

ثانيا: خصائص مخاطر القروض البنكية: المخاطر القروض مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- مخاطر القروض نوع من أنواع المخاطر والتي ترتكز على ركني الخسارة والمستقبل؛
- تتعلق مخاطر القروض بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر من عملية انتهاء التحصيل المتفق عليه؛
- يمكن أن تنشأ مخاطر القروض عن خلل في العملية الإقراضية بعد انجاز عقدها؛
- مخاطر القروض هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقترض ولا يواجهها المقترض.

ثالثا: أسباب مخاطر القروض البنكية: تكمن أهم الأسباب في أسباب تتعلق بالبنك وأخرى تتعلق بالعميل وأخرى لا علاقة لها بالبنك أو العميل، يمكن إجمال أهمها فيما يلي: [4]

- **أسباب تقع من جانب البنك:** من أهمها نجد ما يلي:

1- برايال كويل، تحديد مخاطر الائتمان، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، (2006)،ص 81.

2- عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي،أساسيات إدارة المخاطر المالية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع القاهرة، (2008)، ص 48.

3- عبد الجليل بوداح: معالجة موضوع المخاطر في مجال منح القروض البنكية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، (2002)، ص 113.

4- حمزة محمود الزبيري: إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان مؤسسة الوراق عمان ط1، (2000)،ص218.

- قصور الدراسة الإقراضية الذي اعتمد عليها البنك في منح التسهيلات؛
- أن يغلب على البنك عند اتخاذه القرار منح التسهيلات جانب الربح على المخاطرة، والعكس صحيح؛
- الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة من التسهيلات الممنوحة؛
- السماح للعميل باستعمال التسهيلات الممنوحة له قبل استكمال المستندات المطلوبة عنه؛
- امتناع البنك دون مبرر عن تقديم تحويل إضافي للعميل يكون عادة ضئيل، فيتعثر العمل ويتوقف العميل عن الوفاء بالتزاماته للبنك؛
- إصرار البنك على مطالبة العميل بالسداد دفعة واحدة دون مراعاة للظروف التي يمر بها؛
- إغفال إدارة البنك متابعة التجاوزات التي يقوم بها القائم على قرار منح التسهيلات وخاصة مدراء الفروع وعدم اتخاذ القرار المناسب بشأنها مع المدير المتجاوز في الوقت الملائم؛
- اتسام أداء الجهاز البنكي بالتسرع والمنافسة غير الرشيدة.

➢ **أسباب تقع من جانب العميل:** تتمثل فيما يلي: [1]

- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة للبنك عند طلب التمويل أو أثناءه؛
- عدم تنفيذ توجيهات البنك وإرشاداته ونصائحه المتعلقة بسير التمويل أو العمل الممول؛
- استخدام قروض صغيرة الأجل لتمويل مشاريع واستثمارات ذات عائد طويل الأجل؛
- فقدان القدرة الإدارية والمالية والفنية على إدارة العمل؛
- إشهار إفلاس العميل أو هروبه خارج البلاد؛
- عدم التزام العميل في أخلاقيات عقد الاتفاق المبرم في البنك.

رابعا: أنواع مخاطر القروض البنكية: مهما تعددت الأخطار التي يتعرض لها القروض، فهي تنقسم إلى نوعين منها ما يتسبب فيها العميل وتسمى أخطار خاصة، ومنها ما لا علاقة له بالعميل ولا المؤسسة المقترضة وتسمى بالأخطار العامة، إضافة إلى المخاطر الناتجة عن أخطار البنك نفسه.

➢ **المخاطر الخاصة:** ترتبط هذه المخاطر بالعميل أو النشاط الذي ينتمي إليه وتنقسم إلى:[2]

- مخاطر متعلقة بالعميل

1- فريد راغب التجار: إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، دون بلد النشر، (2000)، ص22-25.

2- برايال كويل، مرجع سابق، ص 90.

- مخاطر مرتبطة بالنشاط الذي يزاوله المقترض.

- **المخاطر العامة:** يقصد بها المخاطر التي تتعرض لها القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المؤسسة المقترضة من أهمها ما يلي: [1]
  - مخاطر أسعار الفائدة؛
  - مخاطر التضخم
  - مخاطر الدورات التجارية
  - مخاطر السوق.
- **المخاطر الناتجة عن البنك نفسه:** حيث أن البنك أثناء قيامه بعمليات منح القروض يكون عرضة للأخطار المرتكبة أثناء تحليله للبيانات المقدمة من طرف طالب القرض أو من تلقيه للضمانات المقدمة، أو ما يمكن أن تقع فيه أثناء متابعة القرض الممنوح ومن بين الأسباب التي تعرض البنك المثل هذه الأخطار قلة خبرة الموظفين من الاستفسار عن العميل. [2]

الفرع الثاني: مخاطر القروض الفلاحية

يقدم الفلاح مقابل حصوله على قروض فلاحية العديد من الضمانات من أجل كسب ثقة البنك فيه ومع ذلك قد يواجه كل منهما مجموعة من المخاطر التي يؤثر على مردودية الفلاح والفوائد التي متفق عليها.

أولا: مخاطر القروض الفلاحية:من أبرز مخاطر القرض الفلاحي ما يلي: [3]

1) **طول الدورة الإنتاجية في الفلاحة:** فطول هذه الدورة ليست في صالح المؤسسة المقرضة، حيث تستلزم بقاء القرض عند الفترة الطويلة في حين تكون هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق الدوران السريع العمال ليعود بأكثر فائدة ممكنة؛
2) **تعرض الإنتاج الفلاحي إلى مخاطر:** حيث أن الفلاح لا يمكنه التحكم فيها كالجفاف وسقوط الأمطار ... إلخ، كل هذه المخاطر تؤثر سلبا على المحصول مما يؤدي إلى التقليل من إيرادات المزارع، وبالتالي عجزه عن التسديد ما عليه من أموال والتزامات لمدة ليست بالقصيرة؛

1- حمزة محمود الزبيري، مرجع سابق، ص 220.

2- أحمد غنيم، صناعة القرار الائتماني والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، مطبعة المستقبل، ط2، (2002)،ص 51-62.

3- صالحي نادية وناصري عرجونة مرجع سابق، ص 437.

3) **عدم قدرة المزارع على التحكم في الإنتاج:** حيث ارتبطت كمية الإنتاج بما تنتجه الأرض من جهة، والظروف الطبيعية من جهة أخرى، وهذا ما يجعل الموارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج، وكذا السيطرة على الأسعار، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في الأسواق بالسعر الجاري، فينخفض السعر ولا حيلة للمزارع في الاحتفاظ بمحصوله لأنها عادة محاصيل سريعة التلف؛

4) **أن التمويل التجاري أو الصناعي محاط بقوانين الإئتمان:** ونجد معظم المؤسسات التجارية والصناعية تعى بما عليها، من قروض في الوقت المحدد خوفا من العقوبات القاسية التي يمكن تطبيقها كالإشهار لإفلاسها أو توقفها عن العمل، في حين أن التمويل الفلاحي لا تحكمه مثل هذه القوانين ولا يمكن حمايته كغيره من التمويلات، وذلك لطبيعة العمليات الفلاحية حيث أن المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج في كل الأوقات؛

5) **صعوبة رقابة على المزارع من طرف مؤسسات الفلاحي:** فمن الصعب فرض الرقابة على التمويل وكيفية استخدام القرض في الأغراض الإنتاجية أو غير الإنتاجية، وفي نفس الوقت لا يمكن إلزام المزارع أو الفلاح بطريقة معينة في كيفية استخدام القرض لأنه في الكثير من الحالات يستعمل هذا القرض في أغراض استهلاكية.

6) **مخاطر عدم السداد:** تعتبر نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، وتسمى أيضا مخاطر ضياع مبلغ القرض، وتتمثل في الخسارة الناجمة عن عدم قدرة العميل أو عدم رغبته في تسديد ديونه، كما أنها هي مخاطر احتمالية تتعلق بالمستقبل قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق اهدافه وعلى تنفيذها بنجاح.

ولهذا تعتبر مخاطر عدم السداد من بين أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك، حيث أن الفلاح المستفيد من القرض لا يحترم الآجال المحددة لتسيير القروض المستحقة، بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي بصفة عامة، إضافة إلى الصعوبات التي تعانيها الفلاحة الجزائرية بصفة خاصة، مما يجعل الفلاح عاجزا عن تسديد ديون، ويبقى البنك يتخبط في مشكل الديون الغير مسددة.

تم استنتاج مما سبق أن الفلاح يقدم للبنك مانح الائتمان العديد من الضمانات وذلك حسب نوع القرض المقدم ومدته والغرض منه إلا لأنه يواجه العديد من المخاطر فترجع بالسلب على البنك المقرض وعلى المزارع وذلك من خلال تعرض الإنتاج الفلاحي للتلف أو حسب طبيعة المناخ، فهذا كذلك يؤثر على إنتاجية الفلاح وعلى الفائدة التي سوف يستفيد منها البنك.

الفرع الثالث: إدارة مخاطر القروض الفلاحية:

يعتبر الإقراض وظيفة أساسية من وظائف البنوك التجارية، حيث تمثل الجانب الأكبر من توظيفات الأموال لدى هذه الأخيرة.

أولا: مفهوم إدارة مخاطر القروض البنكية:

تعد مخاطر القروض من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك لاسيما في العالم المعاصر، حيث تفاقمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها.

1) **تعريف إدارة مخاطر القروض البنكية:** هناك العديد من التعاريف تذكر من بينها:

- تعرف إدارة مخاطر القروض البنكية على أنها المنهج العلمي للتعامل مع المخاطر البحثية عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث خسائر.[1]
- وتعرف أيضا بأنها مجموعة من الأساليب التي يجب على البنك أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار المواجهة أي خطر وذلك من اجل منع أو تقليل الخسائر المادية ومن ثم الحد منها. [2]

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة مخاطر القروض البنكية بأنها نظام متكامل يقوم باتخاذ كافة الإجراءات والسياسات ووضع الخطط المناسبة لما يلزم القيام به لتجنب هذه المخاطر والسيطرة عليها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء عليها.

2) **أهمية إدارة مخاطر القروض البنكية:** تكمن أهمية إدارة المخاطر في: [3]

- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تحديد خطة وسياسة العمل؛
- تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية؛
- تحديد مخاطر القروض ومراقبتها وإلغائها؛

1- محمد بوهزة: إدارة المخاطر الائتمانية في ظل الأزمات والمستقبل النظام المصرفي العالمي مداخلة ضمن الملتقى الدولي، الأزمة العالمية الاقتصادية والحولية والحوكة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف 20-21 أكتوبر 2009، ص 6.

2- أسامة سلام عزمي وموسى سفيري نوري، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر، عمان، 2،(2010)، ص 41.

3- ألان أوربخ بيان جليدون، إدارة المخاطر دار المريخ للنشر، الرياض، (2008)،ص 46.

- العمل على تنويع تلك الأوراق المالية من خلال تحسين الموازنة بين الربحية والمخاطرة.

ثانيا: خطوات إدارة مخاطر القروض الفلاحية:

تقوم إدارة مخاطر القروض البنكية بعمل وفحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع القروض التي يتعرض لها البنك، ويتم ذلك بإتباع الخطوات التالية:[1]

1) **التحضير**: ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر؛
2) **تحديد المخاطر**: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية المبنية للمخاطر؛
3) **التقييم**: بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في أحداث الخسائر واحتمالية حدوثها؛
4) **وضع الخطة**: وتتضمن أخذ القرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي تتبع للتعامل مع المخاطر وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب.
5) **التنفيذ**: يتم في هذه المرحلة بإتباع الطرق المخططة التي تستخدم في التخفيف من آثار المخاطر؛
6) **مراجعة وتقييم الخطة**: تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر غير كاملة، فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة اتخاذ قرارات مختلفة.

ثالثا: أدوات وقواعد إدارة مخاطر القروض الفلاحية: إن الجزم الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تحليل إمكانية حدوث الخسائر، لذلك يلجأ إلى عدة أدوات وقواعد لقياس هذه المخاطر.

1) **أدوات إدارة مخاطر القروض الفلاحية**: وتتمثل فيمايلي:[2]

- التحكم في المخاطرة تشمل أساليب التحكم في المخاطرة تحاشيها والتقليل منها من خلال مجهودات الرقابة والتحكم؛
- تمويل المخاطرة يركز تمويل المخاطر على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث.

1- عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2005-2006)،ص 211.

2- هاني جزاع ارتيميه وسافر محمود عكور، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، الأردن، ط1، ص 32.

2) **قواعد إدارة مخاطر القروض الفلاحية:** تتمثل فيما يلي:[1]

ألا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته القاعدة الأولى والأهم في الثلاث القواعد هي" لا تجازف بأكثر مما تستطيع خسارته رغم أن هذه القاعدة تقول لنا ما ينبغي عمله بشأن مخاطرة معينة فكر في الاحتمالات إن الفرد الذي يمكنه أن يقرر احتمالية حدوث خسارة ما يكون في وضع أفضل يمكن من التعامل مع المخاطرة لا تجازف بالكثير مقابل القليل ينبغي عدم الاحتفاظ بالمخاطر عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة بالنسبة للأقساط المتوقعة، ويجب أن يكون مستوى الاحتفاظ الأقصى واحد لكل المخاطر حيث يتم تحديد المستوى الفعلي للاحتفاظ لكل مخاطرة على أساس التكلفة والعائد.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض الدراسات التي تناولت أحد متغيرات الدراسة أو كلا المتغيرين، سواء كانت هذه الدراسة تمس موضوعنا بطريقة مباشرة أو تتعلق بجزئية ما في موضوع الدراسة، وكذا محاولة ابراز أهم أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات والدراسة المحلية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية:

1) ***دراسة حياة النجار:*بعنوان " إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية أطروحة دكتوراه علوم قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الموسم الجامعي 2013/2014**، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أنواع المخاطر المصرفية وأهميتها، وكذلك التركيز على أهمية معايير لجنة بازل في التأكد على أن أي نظام المراقبة المخاطر يجب أن يقوم على تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك وإدارتها وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج المقارن، وقد توصلت إلى جملة من النتائج التالية:

1- مرجع سبق ذكره، ص 39.

- إدارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية تكاد تنحصر في الرقابة المصرفية، سواء كانت داخلية أو خارجية.
- إدارة المخاطر البنوك التجارية العمومية مرهونة بمدى كفاية رأسمالها الاقتصادي ورؤساء مبادئ.
- الاحترازية الفعالة، فضلا عن تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح.

2) ***دراسة حفيان جهاد:*** **بعنوان إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة في مجموعة من البنوك التجارية، مذكرة ماستر، فرع مالية، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الموسم الجامعي 2012/2011**، تهدف الدراسة إلى الاهتمام بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها وإلقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر من خلال عرض لاهم المفاهيم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي، كما قامت الطالبة بعرض الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها بالنسبة للبنوك، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي إلى الجانب القيام بالدراسة الاستبيانية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية يستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول؛
- إدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف المصرفي سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية مع استحداث نظام للتنقيط تراعي فيه الخصائص الاقتصادي المالية والقانونية للعملاء المقترضين تقييما لجدارتها الائتمانية.

3) ***دراسة مليكة عياش:*** **بعنوان مخاطر القروض البنكية وطرق التحكم فيها دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير فرع مالية، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة الموسم الجامعي 2009/2008**، تهدف الدراسة إلى التعرف على مصادر الحقيقية للمخاطر المصرفية، ومسبباتها وكذا كيفية التحكم في القرض بأخذ إجراءات وقائية لتفادي الوقوع فيه وذلك من خلال اعتماد الباحثة على المنهج الوصفي إلى جانب النظري وعلى دراسة حالة وذلك بالاعتماد على الأدوات الإحصائية وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

- من الصعب تقديم قروض دون وجود مخاطرة بالإضافة إلى ذلك أن إدارة المخاطر تساعد في تخفيف الخطر؛

- بالرغم من الإجراءات التي تتخذها البنوك عند منح القروض فإن نسبة الخطر موجودة ولو كانت ضئيلة.

4) **دراسة عمر الطويل (2008):** الهدف الأساسي من الدراسة هو:معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي كأداة من أدوات التنبؤ بالتعثر وقد استخدم الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليل وقام الباحث بإجراء التحليلات والاختبارات الإحصائية اللازمة على البيانات المتوفرة بواسطة الحاسب الآلي من خلال برنامج التحليل الإحصائي، حيث توصل إلى نتائج أهمها ما يلي:

- تعتمد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة.

5) دراسة أنجرو (2007): الهدف الأساسي من الدراسة هو:شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتخفيف من سلامة مركزه المالي وجدارته الإئتمانية وقدرته على السداد والتزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب واستخدمت الباحثة أداة المقابلة حيث توصلت إلى النتائج التالية:

- عدم اعتماد المصارف على نظام فعال وموضوعي لتصنيف مخاطر الإئتمان بقصد تقليص آثار الشخصية والحكمية.

6) **دراسة الكحلوت (2005):** الهدف الأساسي من الدراسة هو:التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية العاملة في فلسطين على التحليل كأداة من أدوات ترشيد القرار الائتماني، استخدام أداة الاستبيان في الدراسة التطبيقية حيث توصل إلى عدة نتائج من أهمها:

- تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي كلما زادت عدد القوائم المالية المطلوبة، قد اعتمد محللو الائتمان بالدرجة الأولى على قائمة الميزانية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

ونذكر من بينها مايلي:

1- Roman SubBLFT, la gestion de risque de credit bancaire sur les porte feuill professionnels et particuliers, mémoire de fin d'études en licence, école de commerce de lyon, promotion 2015/2016.

تهدف هذه الدراسة لتوضيح أن أساس العلاقة المصرفية هي الثقة في عملية من خلال النظر في مدى مصداقيته في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك على أساس أنه من ألهم مصادر المخاطر الإئتمانية، كما تم التطرق لعنصر الوقت لاعتباره مرادفا لعدم اليقين لان الملاءة للمقترض يمكن أن تتحلل مع مرور الوقت ويصبح الخطر أكثر أهمية على المدى الطويل. كذلك تهدف إلى توضيح أن السداد الذي يمكن تأجيله في حالة الإعسار الجزئي للمقترض، يؤدي إلى إطالة مدة الإئتمان أو عدم السداد في حالة الإعسار الكلي للمدين الأمر الذي يدخل البنك في مخاطر يصعب الخروج منها، وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج:

- ضرورة التحديث المستمر لمصلحة إدارة المخاطر الائتمانية.
- لكل بنك له خصوصية تبني الاستراتيجية معينة للوقاية من المخاطر الائتمانية.
- الاعتماد على كل ما هو جديد في مجال إدارة البنوك لأن ذلك سيؤدي لا محالة لتجنب العديد من المخاطر ويأتي على رأسها المخاطر التشغيلية.

2- Bagnie Alex Toe, Gestion des Risque Bancaires lies aux Credits Accordes Aux Entreprises :Cas de la BSIC[1], Mémoire de fin d'études Supérieures en Gestion Burkina Faso, Institut Supérieur de comptabilité, de Banque et de Finance promotion 06(2011,2013) ,

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمان بشتى أنواعه وصيغه، كما تطرق الباحث إلى تقييم معايير منح الائتمان من طرف البنك وكذلك تقرير أدوات تقييم مخاطر الائتمان

وقد توصل من خلال دراسته للموضوع إلى النتائج التالية:

- يعتبر الأداء الفعال لأنظمة الرقابة الداخلية، نقطة جوهرية للسيطرة على مخاطر الائتمان؛
- التأكيد على أن لجهاز المصمم والمطبق بشكل جيد لإدارة المخاطر الإئتمانية؛
- لا يمكن أن يوفر ضمانة مطلقة لتحقيق الأهداف وتجنب هذه المخاطر لوجود مخاطر خارجة عن سيطرة البنوك؛

1 -Banque Sahélo – Saharicnne pom l'Investissement et le commerce.

3- F1-Bouanmar Bonalem le développement dans Ies régions sahariennes (Etude de cas de la region de Ouragla et de la région degion de Bishra (2010).

تتمحور إشكالية البحث حول ما مدى نجاعة التمويل الفلاحي في المناطق الصحراوية؟

نتائج الدراسة:

- إن فشل عمليات التنمية الزراعية في المناطق الصحراوية يرجع إلى سوء إنجاز البرامج التنموية فيهذه المنطقة.
- المقاومة الداخلية الوسط الواحاتي هي التي تحدد آثار الاستثمار في دائرة الإنتاج الزراعي.

4- Hamid Atide, Gestion des Risque Bancaire :Enjeux réglementaires et opérationneles, du diplomé national d'espertcomptable, Institut Supérieur de commerce et d'administration desentreprises du Maroc, Session mais 2004.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الرقابة المصرفية للإستقرار المالي والدور الرئيس للإدارة العليا في هذه العملية من التوجيه والسيطرة على المخاطر عن طريق تعزيز نظام الرقابة الداخلية.إعطاء السبل لخلق نوع من المواءمة مع المعايير الدولية، سواء للهيئات المحاسبية أو المؤسسات المالية ليتوصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- إتباع نمط تسيير الإدارة المخاطر الائتمانية ملائم والأنظمة الاحترازية على غرار مقررات بازل 1 و 2.
- إعادة النظر في القوانين والتشريعات الائتمانية، وكذلك أنظمة تسيير البنوك المغربية وضع نمط تسيير متكامل للمنظومة البنكية لتجنب المخاطر التي قد تنشأ عن عدم التناسق التسييري.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تطرق مجموعة من الباحثين والخبراء الى دراسات حول التنويع الاقتصادي والقطاع الفلاحي ويمكن مقارنة الدراسة الحالية والدارسات السابقة من خلال ما يلي:

أولا: أوجه التشابه

- تتوافق الدراسات السابقة والدراسة الحالية في مدى أهمية القطاع الفلاحي ومدى مساهمة القطاع في الدخل الوطني؛
- أهمية وضرورة تمويل هذا القطاع سواء كان ذاتيا أو خارجيا المتمثل في القروض البنكية.
- محاولة إيجاد حلول لتنمية القطاع الفلاحي وتوعية الجيل الحالي بأهميته في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: أوجه الاختلاف

- هدفت دراستنا إلى تحديد وعرض معيقات القطاع الفلاحي أما الدراسات السابقة فتطرقت إلى التنمية في القطاع الفلاحي بصفة عامة؛
- كما كان عنصر الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة من خلال إجراء التربص وكذا زمن الدراسة.

خلاصة الفصل:

تعتبر القروض البنكية من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية والتي تعتمد في ذلك على أموال المودعين بشكل كبير، وهذا ما يشكل مخاطرة كبيرة لاسترجاع هذه الأموال في الوقت المناسب. وما يلاحظ مؤخرا هو الارتفاع المستمر لاتجاه مستوى خسائر القروض وهذا بين أن البيئة البنكية غير مستقرة وتعاني من خلل في طريقة دراسة طلبات القروض.

غير أن استبعاد عنصر المخاطرة بعد هدفا صعب المنال، الشيء الذي يجعل البنوك تبذل قصارى جهودها في البحث عن أنجح الوسائل وأفضل الطرق التي بإمكانها توظيف البيانات والمعلومات المرتبطة بمخاطر الفروض والتي تعتبر مخاطر عدم السداد أهمها وأشدها خطورة. فمن بين الأساليب والطرق الأكثر فعالية في تقدير هذه المخاطر التنبؤ بها هي أسلوب التحليل المالي وهذا ما سيكون موضوع دراستنا في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

إدارة مخاطر القروض
الفلاحة لبنك
الفلاحية والتنمية الريفية
وكالة باتنة

تمهيد

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى التأقلم مع التغيرات التي تشهدها الساحة المصرفية الجزائرية نتيجة انفتاح هذه الأخيرة على الأسواق المصرفية العالمية، ومن أجل تحقيق ذلك فإن مسؤولو بنك بدر بذلوا مجهودات كبيرة بغية مواجهة المنافسة التي فرضها اقتصاد السوق وللحفاظ على مكانة البنك في السوق المصرفية الجزائرية كبنك رائد في مجال العمل المصرفي، سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كافة التراب الوطني ، أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله ومن أجل الحصول على أكبر حصة في السوق المصرفية، وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية استراتيجية شاملة لمواجهة التطورات التي يشهدها المحيط المصرفي واستجابة لاحتياجات وتطلعات العملاء، وسنحاول في هذا الفصل المعنون بالدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية إعطاء نظرة شاملة حول – نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره والمكانة التي يحتلها في الجزائر ، وسنطرق أيضا الى التعريف بوكالة باتنة ورمزها 336، وذلك من خلال مبحثين هما: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة 336، ودراسة حالة قرض فلاحي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 336باتنة.

المبحث الأول: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب يتم من خلالها التعرف على نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما يتم التعرف على مكانته محليا وعالميا، وأيضا التعرف على مهامه، وأهدافه.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره[1]

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 105/88 بتاريخ 13مارس1982، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988عدل وأكمل بقانون 01/88 الذي حدد نهائيا النظام الأساسي للبنك بتاريخ 1988/01/12 ووضع طرق العمل وإجراءات التحويل، فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 1989/02/19 لدى مكتب التوثيق لسيد –ميناس– وهو موثق بالجزائر العاصمة، وجاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وأصبح اليوم يتكون من42 مديرية جهوية 344 وكالة موزعة على المستوى الوطني، ويشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 8000 عامل ما بين إطار وموظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية.

صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من طرف مجلس قاموس البنوك طبعة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية ويمثل البنك كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف وقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:

1- **من 1982إلى 1990:** خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

2- **مرحلة 1991إلى 1999:** بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغى من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات

1 -www.badr-bank.dz , consulté le 25/02/2016

مميزة،أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- ✓ 1991: تم الانخراط في نظام سويفت(swift)لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الدولية.
- ✓ 1992: تم وضع نظام (sybu)يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى letraitementéT، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ 1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية.
- ✓ 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.
- ✓ 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.
- ✓ 1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك(CIB).

3- مرحلة 2000-2004: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطية لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى عدة سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أداءه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة هي:

- **عام 2000:** القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع استراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.
- **عام 2001:** سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس(La Banque Assise)مع خدمات مشخصة.

- **عام 2002:** تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.
- **عام 2004:** لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر. كما عمل المسؤولون في بنك بدر خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.
- **عام2017:** إدخال نظام جديد FLEXCUBE يساعد على سرعة أداء العمليات وتوفير كل المعلومات وجاهزية الإحصائيات ويمكن الزبائن من إجراء العمليات البنكية عبر كامل التراب الوطني اد يعد الزبون زبون البنك وليس زبون الوكالة.
- **عام2021:** تم فتح شبابيك للصيرفة الإسلامية واعتماد التمويل المالي بكامل صيغه.
- **عام2023:**دخل البنك تجربة تمويل العقارات ولم تعد هده العملية حكرا على الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP .و دخول 11فضاء بنكيا رقميا حيز الخدمة .

المطلب الثاني: مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية : وتتمثل فيمايلي : [1]

أولا: مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية محليا وعالميا:

حسب الكثير من المتخصصين والمهتمين بالجهاز المصرفي الجزائري فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، ليس فقط لأنه الأكثر انتشارا عبر التراب الوطني بأكثر من300 وكالة، بل لأنه البنك الذي يحظى بسمعة كبيرة سواء على المستوي المحلي أو الإقليمي والعالمي، ولقد تم اعتبار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفقا لدراسة قامت بها هيئة Bankers Almanach في سنة 2001 على أنه:

- أول بنك في الجزائر حسب كل المعايير.
- يعتبر ثاني بنك على المستوى المغاربي.

---

1 – BADR infos n°2. Mars 2002.p1-4

- يحتل المرتبة التاسعة على المستوى الإفريقي من ضمن 326 بنك شملها التصنيف.
- كما أنه احتل المرتبة 668 عالميا من بين 4100 بنك مصنفة من قبل هذه الهيئة.

ثانيا: مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ضمن الهيكل المصرفي الجزائري

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لم يبق بمنأى عن الحركية التي يشهدها القطاع المصرفي المحلي والعالمي، حيث بذل مسئولو البنك جهود معتبرة قصد تحقيق الشروط التي تفتضيها ممارسة النشاط المصرفي حسب ما يفرضه المحيط المصرفي في شكله الجديد، لذا سعى البنك إلى تقوية مركزه في الوسط المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني خاصة في المناطق ذات المؤهلات الاقتصادية، أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله كبنك شامل. في إطار ترقية أنشطة البنك للحصول على أكبر حصة في السوق المصرفية، ثم وضع استراتيجية شاملة لمواجهة التغيرات المحتملة التي يفرضها المحيط المصرفي واستجابة لاحتياجات وتطلعات العملاء.

المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه[1]

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

1- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق.
2- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
3- المشاركة في تجميع الادخارات.
4- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
5- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
6- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة.
7- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
8- تطوير شبكة ومعاملاته النقدية.

1- بن واضح هاشمي، لعذور صورية: القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج التسويقي المطبق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ص 4.

9- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

10-الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بما يلي:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

لقد عمل البنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ تلخصت أهم محاوره في:

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.
- عصرنة البنك (تقوية تنافسية).
- احترافية العاملين.
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى.
- تطهير وتخسين الوضعية المالية.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك على المدى القصير والمتوسط ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع العملاء.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات

كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم، والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بما يلي:

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

ثالثا: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الملاحظ على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وجود نوعين من التنظيم المركزي واللامركزي، حيث يضم التنظيم ما يلي:

1) **الفروعLes Succursales** : تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة، ومتابعة الوكالات التي تقع في منطقة تخصصها الإداري، ويبلغ عدد فروع بنك بدر 39فرعا،كل فرع يشرف على مجموعة من الوكالات، للإشارة فإنه بموجب التنظيم الجديد الذي تبناه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مطلع عام 2004 تحولت هذه الفروع إلى ما يسمى المجموعات الجهوية للاستغلال(G.R.E) حيث يبلغ عددها حاليا 42
2) **الوكالات البنكية:** وهي فروع تابعة للبنك تشرف عليها المجموعات الجهوية للاستغلال تقوم بجميع الوظائف التي يؤديها البنك التجاري، إن التنظيم اللامركزي المذكور آنفا، ليس بمعنى الكلمة الاستقلال الذاتيفي اتخاذ القرارات وتسيير وإدارة نفسها بنفسها، وإنما هي استقلالية تنفيذية بحيث أنها تراقب وتتابع باستمرار أداء مهمة الوكالة التابعة إليها، كما تراقب تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والخطط المسطرة من طرف المديرية العامة.

المطلب الرابع: التعريف بوكالة باتنة 336

أولا: لمحة عن الوكالة

صدر قرار تأسيس وكالة باتنة في سنة 1999 ذات المؤشر البنكي 336 كخلية قاعدية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تحت إطار ما يسمى بالوكالات المحلية للاستغلال.

وهي وكالة ضمن 300 وكالة تعمل في الجزائر وهي فروع تابعة للبنك تشرف عليها المجموعات الجهوية للاستغلال، حيث توجد 39 وكالة جهوية تتوزع على مستوى الوطن.

تعتبر وكالة باتنة 336 وكالة رئيسية يرمز لها بالرمز Aأي بمعنى أنها الوكالة رقم 1 في الولاية سواء من ناحية المردودية أو من ناحية عدد الزبائن.

تقع وكالة باتنة 336في مكان استراتيجي يتوسط المدينة، مقابل لساحة الحرية،تحتل الطابق السفلي، وتعلوها المديرية الجهوية للاستغلال ويرمز لها بالرمز 005.

يعمل بالوكالة 22 موظف يمارسون مختلف النشاطات البنكية، من عمليات الشباك والصندوق والمحفظة البنكية،والقروض والتجارة الخارجية.

ومن أهم المهام التي تقوم بها الوكالة:

- فتح الحسابات البنكية بالعملة الوطنية أو الأجنبية
- معالجة العمليات الخاصة بالقروض
- تسويق المنتجات البنكية مثل البطاقات الإلكترونية ودفتر الشيكات
- خدمات التأمين بمختلف أنواعها
- التحويلات المالية بمختلف أنواعها
- إعطاء الضمانات البنكية لزبائن البنك
- جميع عمليات التجارة الخارجية باعتبارها وكالة رئيسية
- جميع المعاملات البنكية مثل الادخار والاستثمار
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي
- جميع عمليات الصيرفة الإسلامية من فتح للحسابات وعمليات التمويل بكل صيغها

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة 336

الشكل II-01:الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة 336

- **مدير الوكالة:** وهو المسؤول الأول عن الوكالة ويمثلها أمام المديريات الجهوية للاستغلال.
- **المكاتب الأمامية:** وهي واجهة البنك، وحسب تنظيم الوكالات التجارية المنظمة فهي تنقسم إلى قسمين:
  - **البنك الجالس la banque assise:** بنك الجلوس هو تنظيم جديد لهياكل وأنشطة البنك بهدف تحقيق الفعالية في الأداء والعمل على راحة العميل، وهو عبارة عن مساحة واسعة مجهزة بمكاتب لاستقبال العملاء في وسط مريح وفي أجواء مكيفة، وسمي بهذا الاسم وذلك لأن جميع العمليات البنكية في هذا القسم تكون بطريقة أكثر راحة وتنظيم، حيث يستوجب على الزبون الجلوس لاستكمال عملياته البنكية.وينقسم بدوره إلى ثلاث أقسام:

- **الاستقبال:** ويتم فيه الاستقبال والتوجيه، ومختلف عمليات كشف الحساب وطلب واستخراج دفاتر الشيكات.
- **المكلفون بالزبائن:** وهم الواجهة الحقيقة للبنك، وهم المقياس الحقيقي لنجاح البنك أو فشله، يقومون بأغلب العمليات،يملكون خبرة كبيرة تكتسب بمرور الوقت ويوجهون في الأخير ليكونوا مدراء، وهم نوعان:
  - **المكلفون بالزبائن للمؤسسات:** ودورهم يكون أساسا مع الأشخاص المعنويين، عملهم الرئيسي هو فتح الحسابات البنكية للمؤسسات، التحويلات المالية بمختلف أنواعها، معاينة مشاريع القروض، وأهم عملية هي تسويق المنتج البنكي.
  - **المكلفون بالزبائن للأشخاص:** يكون عملهم مع الأشخاص الطبيعيين وعملهم الأساسي هو فتح الحسابات البنكية للأفراد، البطاقات البنكية، التحويلات المالية، وتسويق المنتج البنكي.
- **البنك الواقفla banque debout:**وهو بنك يتم فيه استقبال العملاء عن طريق شبابيك منتظمة، وهو يقوم بنفس النشاط الذي يقوم به بنك الجلوس، وأطلق عليه هذا الاسم لأنه يتم استقبال العميل فيه وهو واقف، وهذا البنك موجه لفئة من العملاء كالأجراء والمتقاعدين ويسمى أيضا بالخدمة السريعة وينقسم إلى:
- **شبابيك السحب والايداع:** وتتم فيها جميع عمليات السحب والايداع للعملة الوطنية والعملة الأجنبية حيث ان كل شباك مزود بصندوق فرعي
- **الصندوق الرئيسي:** ما يميز نظام الوكالات التجارية المنظمة الذي اعتمده بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو وجود صندوق رئيسي وحيد في البنك، تتم فيه جميع عمليات السحب والإيداع للعملة الوطنية ذات المبالغ الكبيرة وصناديق فرعية للمبالغ الصغيرة

- **المكاتب الخلفية:** تنقسم إلى 4 أقسام:
  - **مصلحة القروض:** دراسة ملفات القروض، وإعطاء توصية حول ملف القرض، ومن ثم إرسالها إلى المديرية الجهوية للتأكيد.
  - **التجارة الخارجية:** جميع عمليات الاستيراد والتصدير.

- **المقاصة الإلكترونية télé compensation:**[1]في 15 ماي 2006 تم إدخال نظام جديد يعرف بنظام الدفع عن طريق télécompensation في كل الوكالات البنكية، مكاتب البريد وهياكل الخزينة العامة. هذا النظام يعالج المعلومات أوتوماتيكيا، نسخ المعطيات رقميا وصور الشيك.هذا النظام الجديد يغطي معالجة كل عمليات الدفع على مختلف الوسائل، حيث يعطي الأولوية للشيكات التي تمنح للأفراد والمؤسسات واسعة الاستعمال، ثم تليها الإيداعات.من إيجابيات هذا النظام أنه يحقق الأمان، الثقة والشفافية في التعاملات، والهدف الأساسي من هذا النظام هو محاربة الغش والاختلاسات التي وقعت مؤخرا.
- **الخلية القانونية:** وهي خلية مستقلة نوعا ما،عملياتها قانونية في العادة وليست محاسبية.وحسب التنظيم الجديد الذي أدخله بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي سمي بالوكالات التجارية المنظمة فهناك عدة تعديلات جديدة أدخلت على طريقة عمل البنوك أهمها:

الخدمات المشخصة les services personnalisés:

وهي تمثل مجمل الخدمات التي يقدمها البنك للعملاء بواسطة موظفيه الذين قام البنك بتكوينهم وفق منظور جديد ومتطور يهدف إلى الاحتفاظ بالعملاء الحاليين وجذب عملاء جدد.

إن فكرة الخدمات المشخصة حققت للبنك ميزة تنافسية أهلته لإحتكار 30% من السوق المصرفية الجزائرية، وجعلته يستقطب عددا هاما من العملاء الجدد.

المبحث الثاني: دراسة حالة قرض فلاحي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة336

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم القطاع الفلاحي وتزويده بالمعدات الأولية والآلات الفلاحية وذلك من خلال منح القروض للفلاحين، لتشجيعهم على تطوير الانتاج الفلاحي وتتمثل هده الاخيرة في القرض الايجاري قرض الرفيق وقرض التحدي الذي سيكون محورالدراسة، وفيما يلي ستناول في المطلب الأول دراسة حالة القروض الفلاحية الممنوحة في إطار قرض التحدي والرفيق والايجار لوكالة باتنة 336، أما المطلب الثاني سنتناول فيه دراسة حالة قرض فلاحي متعثر في وكالة بدر باتنة 336.

1 -Badr infos, comprendre la télé compensation, n°42, mai/juin2006, p:13.

المطلب الأول: دراسة حالة القروض الفلاحية في بنك بدر لوكالة باتنة336

ان عملية منح قرض التحدي على مستوى وكالة بنك بدر باتنة وكالة336كتقنية مدعمة لتمويل الفلاح اد يعتبر قرض استثماري مدعم يمنحه بنك البدر للفلاحين والمربون بصفة فردية أو منتظمون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات أو فيدراليات والتي تدخل في النشاطات الفلاحية والصناعات الغذائية.

وفيما يلي سنقوم بدراسة وتحليل البيانات المتحصل عليها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة باتنة336[1]، القروض الفلاحية الممنوحة في إطار قرض التحدي والرفيق والإيجار لوكالة باتنة 336.

أولا: تطور القروض الفلاحية في بنك بدر وكالة باتنة336

يوضح الجدول التالي عدد الملفات المودعة والقروض الممنوحة وكذلك مبالغ القروض الفلاحية: قرض الايجاري قرض الرفيق وقرض التحدي حيث شهدت هده الأخيرة التطورات الآتية:

الجدول II-01:تطور القروض الفلاحية في بنك بدر وكالة باتنة 336

السنوات	عدد الملفات المودعة			عدد القروض الممنوحة			مبلغ القروض الممنوحة دج		
	قرض الايجاري	قرض التحدي	قرض الرفيق	قرض الايجاري	قرض التحدي	قرض الرفيق	قرض الايجاري	قرض التحدي	قرض الرفيق
2017	15	4	20	11	1	13	23 348 247,23	77 261 427,20	3 222 689,18
2018	3	5	15	2	1	9	2 846 029,04	3 920 000,00	2 044 465,80
2019	0	4	17	0	2	10	0	80 170 800	7 567 722,70
2020	0	0	20	0	0	8	0	0	5 568 556,50
2021	1	3	25	1	1	12	969 422,78	2 275 920	7 664 664,35
2022	0	4	60	O	1	46	0	44 924 865	48 916 799,31
2023	0	7	12	O	2	6	0	62 762 354	527 371 943,06
المجموع	**19**	**27**	**169**	**14**	**8**	**104**	**27 163699 ,05**	**271 315 366,20**	**602 356 840,18**

المصدر: مصلحة القروض – بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة باتنة 336 – بيانات من 2017 إلى 2023. من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من المصلحة.

يبين الجدول أعلاه أن عدد الملفات المودعة تفوق نوعا ما عدد القروض الممنوحة وأحيانا تتساوى في كل سنة خلال الفترة المدروسة وذلك راجع لعدة أسباب منها:

- عدم استو فاء الشروط المطلوبة

1 – مصلحة القروض، بيانات من 2017إلى 2023.

- عدم مرد ودية المشروع
- عراقيل إدارية
- تخلي الفلاح عن القرض

وللإشارة فقد تم اعلامنا بان هناك انخفاض كبير لعدد القروض المودعة و الممنوحة مقارنة مع السنوات ما قبل 2017 وهذا راجع إلى:

فيما يخص القرض الايجاري تمت استفادة معظم فلاحين المنطقة التابعة لبلدية باتنة (للعلم أن هناك وكالة ثانية بالبلدية رقم 344 و 8 وكالات أخرى موزعة عل مختلف دوائر الولاية تقوم هي أيضا بمنح هاته القروض) وأيضا هناك عامل الجفاف الذي يلعب دورا كبيرا مما جعل الفلاح يمتنع من طلب القرض وفيما يخص قرض التحدي موضوع دراستنا فقد عرف هو الأخر انخفاضا و هدا للأسباب التالية:

- الأوضاع السياسية غير المستقرة التي عرفتها البلاد سنة 2019 (الحراك).
- جائحة كورونا 2021-2020 والتي اثرت على جميع الأنشطة.

ونلاحظ ارتفاع سنة 2022 من مبلغ **920 275 2دج** إلى مبلغ **865 924 44 دج** ليبلغ سنة 2023 مبلغ 352 762 62 دج و كذلك بالنسبة لقرض الرفيق (قرض استغلال) و هذا راجع إلى استقرار الأوضاع وتزايد طلب الفلاحين وهذا نتيجة تشجيع الدولة لقطاع الفلاحةبتقديمها لدعم خاص

ثانيا: خطوات منح قرض التحدي في بنك بدر وكالة باتنة 336

يعتبر قرض التحدي من بين القروض الفلاحية التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وذلك وفقا لإجراءات و مراحل تقوم بها عدة اطراف , حيث تم تسليط الضوء على قرض التحدي من بين القروض الفلاحية , و ذلكلتعثر بعض القروض فيه خلال فترة الدراسة. [1]

1) **أطراف العملية**:وهي :

- *البنك:* وهو الطرف الذي يمنح القرض.
- *الزبون:*وهو طالب القرض.
- *المورد:* وهو مالك البضاعة وصاحب الفاتورة.

1- معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة 336.

- *المديرية الولائية للفلاحة:* باعتبارها مشاركا في العملية لتقديم المصادقة على المشروع.

2) **محتوى ملف القرض:** تتطلب عملية منح قرض التحدي تكوين ملف شامل فطالب القرض وهو المستثمر الفلاحي، وهو موضوع الدراسة يجب عليه تقديم ملف للبنك يحتوي على: [1]

- ✓ طلب خطي.
- ✓ دراسة تقنو اقتصادية منجزة من طرف مكتب دراسات.
- ✓ شهادة فلاح او سجل تجاري.
- ✓ شهادة الملكية او عقد الامتياز.
- ✓ الوثائق الجبائية وشبه الجبائية.
- ✓ الفاتورة الشكلية.
- ✓ مخطط الاستثمار.
- ✓ شهادة التحقق من صحة المشروع مستخرجة من المصالح الإدارية للفلاحة.
- ✓ ورقة معلومات للمزرعة مستخرجة من المصالح الإدارية للفلاحة.
- ✓ كل وثيقة اخرى يطلبها البنك.

3) **دراسة الملف ومنح القرض:**يتم دراسة وضع قرار لمنح قرض التحدي وفقا للعديد من الخطوات التالية:

- يقدم طالب قرض التحدي طلبه على مستوى المديرية الولائية للفلاحة DSA وهذا لنيل شهادة المصادقة على المشروع.
- يتقدم المستثمر بطلبه إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويتم دراسته على مستوى الوكالة،[2] ومن ثم إرساله إلى المديرية الجهورية للبنك للولاية من اجل الدراسة و اتخاذ القرار.
- بعد اجتماع اللجنة يتم اتخاذ القرار إن كان مبلغ المشروع لا يتجاوز السقف المسموح به جهويا والا يتم إرسال الملف للمصالح المختصة مركزيا ب الجزائر العاصمة.
- بعد مناقشة اللجنة واتفاقها على منح القرض،[3] حيث قررت نسب مساهمات كل من الزبون و بنك الفلاحة و التنمية الريفية كما هو موضح في الجدول التالي :

1- الملحق رقم (01) الوثائق المطلوبة

2- الملحق رقم (02) طلب القرض

3- الملحق رقم (03) وثيقة منح القرض

الجدول II–02: نسب تقسيم المساهمات حسب تقنية قرض التحدي

قيمة المشروع	مساهمة البنك (قيمة القرض)	المساهمة الشخصية للمستثمر الفلاحي	امتياز ودعم الدولة
122 500 000-دج	73 500 000دج	49 000 000دج	100%
النسبة	60%	40%	100%

المصدر: اعداد الطالبينبالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف وكالة باتنة *336*

4) **تشخيص طلب قرض التحدي:** يتمثل طلب المستثمر الفلاحي في الحصول على ما يلي:

الجدول II–03:نوع العتاد موضوع طلب قرض التحدي

الوصف	المبلغ بالدينار
مصنع اعلاف الماشية	122 500 000 دج

المصدر: اعداد الطالبينبالاعتماد على الفاتورة. [1]

5) **متابعة قرض التحدي:** بعد منح القرض و استلام المستثمر للعتاد من طرف المورد تتم متابعته وفقا لما يلي:

❖ **طريقة استحقاق قرض التحدي:** تمثلت قيمة القرض الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة 336 ب 73 500 000دج.وقد استعمل مبلغ قسمت كالتالي:

الجدول II–04:يوضح الاهتلاك الدوري لقرض التحدي

التاريخ	القسط الصافي - دج	ملاحظات
30/04/2020	ارجاء	
30/04/2021	إرجاء	
30/04/2022	ارجاء	
30/04/2023	18 375 000.00	
30/04/2024	18 375 000.00	

1- الملحق رقم (04) الفاتورة

30/04/2025	18 375 000.00	
30/04/2026	18 375 000.00	
المجموع	73 500 000.00	

المصدر: إعداد الطالبينبالاعتماد على جدول الاهتلاك.[1]

❖ **انتهاء العقد:** من بين شروط نهاية قرض التحدي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة باتنة 336ما يلي:

- منح المستثمر رفع اليد عن الضمان المودع لفائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في حالة استو فاء كامل الدفعات.
- في حالة التأخير في دفع الدفعات يتم إرسال إشعارات للمدين والقيام بزيارات ميدانية.
- اما في حالة الفشل في التسديد سيتم حجز الضمانات والمباشرة في إجراءات المنازعة.

المطلب الثاني: دراسة حالة قرض فلاحي متعثر في بنك بدر وكالة باتنة 336

بعد عرض عام في المطلب السابق حول النشاط التمويلي للقروض الفلاحية , قرض التحدي بصفة خاصة وقرض الايجاري و قرض الرفيق بصفة عامة, سنحاول في هذا المطلب التطرق الى حالة قرض فلاحي متعثر و دراسة كيفية إدارة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة باتنة 336 له.

أولا: تقديم بطاقة فنية حول حالة قرض فلاحي متعثر تم منحه

فيما يلي سيتم إتباع أحد القروض المتعثرة بدءا بخطوات منح القرض الى غاية الإجراءات المتخذة لتحصيله:

- ✓ إجراءات منح القرض من بين الملفات المقدمة تم اختيار الملف الآتي
- ✓ تقدم مستثمر فلاحي (.....) بطلب قرض استثماري متوسط المدى، لمدة 05 سنوات، يقدرا لقرض بمبلغ 000 920 3 دج.
- ✓ بعد الاستلام عن الزبون وتقديم ملف القرض، والدراسة الأولية لملف القرض أين تتم الدراسة التحليلية للملف على مستوى الوكالة التي تأخذ بعين الاعتبار كل جوانب المشروع، وتتضمن هذه

1 – الملحق رقم (05) جدول الاهتلاك مقدم من طرف البنك.

الدراسة تحليل مختلف الوثائق الاقتصادية و التقنية التي يحتوي عليها الملف (الميزانية المحاسبية، القوائم المالية .....)

- ✓ بعد الانتهاء من الدراسة التحليلية يتم تقديم دراسة طلب القرض على لجنة القرض
- ✓ وتنتهي بعد ذلك اللجنة إلى توقيع على محضر لجنة القرض والتي تتكون من ثلاث عناصر، على رأسهم مدير الوكالة بهدف إصدار قرار منح القرض، حيث يتضمن هذا المحضر بالإضافة إلى بعض المعلومات المتعلقة بالزبون ,الشروط التي يجب ان يوفرها الزبون (السند لأمر, تامينضد المخاطر، ضمانات حقيقية.....)

ثانيا: مراحل متابعة منح القرض

بعدما تنعقد لجنة القرض على مستوى المديرية الجهوية او المديرية المركزية من اجل إعطاء القرار النهائي بالموافقة أو الرفض، وذلك بناءا على نتائج الدراسات السابقة، في هذه الحالة تمت الموافقة على منح القرض[1]، وفي المرحلة التالية يتم إبلاغ الوكالة بالقرار وإرسال تصريح بمنح القرض المطلوب.

- بعد إصدار قرار منح القرض، قام البنك بإعلام المستثمر (.....) بأن مدة مدة صلاحية الموافقة البنكية محدودة وتقدر ب 12 شهرا منذ تاريخ إمضاء العقد[2]، في حالة تجاوز المدة المحددة تلغى الموافقة على القرض وبعد تحقيق الشروط المبينة سابقا تم استدعاء المستثمر(.....) للتوقيع على اتفاقية القرض[3].
- تتضمن هذه الاتفاقية مجموعة من المواد التي تحتوي على الحالات التي يمكن فيها فسخ العقد، بالإضافة إلى تقديم طالب القرض ضمانات حقيقية مثل قطعة ارض تغطي قيمتها مبلغ القرض وهذا تفاديا لخطر عدم السداد.
- أخيرا تحصل المستثمر على القرض المطلوب لمدة 5 سنوات يسدده على شكل اقساط كل سنة.

الجدول II-05: يوضح الاهتلاك الدوري لقرض التحدي

التاريخ	القسط الصافي - دج	ملاحظات
30/11/2020	784 000,00	

1- الملحق رقم (06)الموافقة على منح القرض

2- الملحق رقم (07)قرار منح القرض

3- الملحق رقم (08)اتفاقية القرض

30/11/2021	784 000,00	
30/11/2022	784 000,00	
30/11/2023	784 000,00	
30/11/2024	784 000,00	
المجموع	3 920 000,00	

المصدر: إعداد الطالبينبالاعتماد على جدول الاهتلاك

ثالثا: مراحل متابعة القرض والاحتياطات المتخذة من قبل الوكالة

في هذه المرحلة تم تحرير جدول يبين فيه الاستحقاقات القادمة الخاصة بالسنة، وبعد ذلك تم اعلام المستثمر بالقسط الذي سيتحقق ودعوته لاتخاذ احتياطاته اللازمة للسداد، سواء باستخدام الهاتف او بمراسلة تتضمن الإشارة إلى المبلغ وتاريخ استحقاقه والمدة المتبقية لاستحقاق المبلغ.

- في حالة عدم تجاوب المستثمر مع دعوة البنك لسداد الدفعة الاولى قبل 15 يوم وهذا عن طريق إشعار ولم يسدد المستثمر يرسل اليه البنك مرة اخرى اشعار اخر ولم يسدد م عليه فأرسل له البنك اعذار أولي.
- لم يستجيب المستثمر لطلب البنك بالحضور لتبرير التأخر عن التسديد واتخاذ الإجراءات اللازمة قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة مرة أخرى بإرسال اعذار إلى المستثمرقبل المتابعة القضائية للتقرب من البنك وتسوية الوضعية.
- ومرة اخرى لم يستجب المستثمر لطلب البنك مما استدعى ارسال اعذار للمستثمر لدفع مستحقاته عن طريق محضر قضائي.

وفي المرحلة التالية: واصل الحضر الإجراءات من أجل قرار بتنفيذ الحجز

- بعد هذه الخطوة تقدم المستثمر امام المحضر القضائي للإجراء تسديد جزئي وفق محضر.
- ونظرا لتعذر وجود حل عن طريق التسوية الودية او اعادة جدولة القرض وعدم جدية المستثمر اصدرت اللجنة قرار باللجوء الى القضاء منأجل تحقيق الضمانات و تحصيل القرض.
- حيث سيتم الاعلان في الجريدة عن الحجز وفي هذه المرحلة يتم الاعلان عن المزاد العلني على الأرض محل الضمان وذلك لبيعها من اجل تحصيل مبلغ القرض.

المطلب الثالث: تقييم السياسة الاقراضية لبنك الفلاحة بدر وكالة باتنة 336

سنتطرق في هذا المطلب إلى كيفية إدارة مخاطر القرض الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة 336 بالإضافة الى تقييم السياسة البنكية التي تم وضعها من طر ف البنك إلام بما يناسب أهدافها وتوجهاتها ومحاولة تحديد نقاط القوة والضعف لها.

أولا: تقييم إدارة مخاطر القروض من طرف وكالة بدر باتنة 336

إن عمل البنوك يرتكز على إدارة المخاطر وفق القواعد الاحترازية المستمدة من الاتفاقات الدولية في هذا الشأن لذلك كان لزاما عليها أن تخضع عملية منح القروض إلى آليات وأدوات تمكنها من عملية التقييم و القياس اللازمتين للتحكم بكل عناصر مخاطر القروض قبل و أثناء منح القرض ,إلا انه دائما هناك حالات متعثرة لأسباب لم تؤخذ في الحسبان عند تقديم القرض أو عدم تطبيق أساليب السيطرة على مخاطر القروض,وعند ظهور مشكل ما في القرض فعلى البنك أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل الخسائر فان خط الدفاع الأول بالنسبة للبنك من اجل التقليل من مخاطر القروض المفرطة يعتمد على الكيفية التي تسير بها عملية منح القروض والمتمثلة في:

- مدى اعتماد معايير ضمانات متينة
- المتابعة الفعالة من خلال اجراء زيارات ميدانية ومراجعة الميزانية و رقم الاعمال
- مطالبة الزبون بترك ارصدة على شكل ودائع لتجنب عدم السداد
- تغيير علاقة الزبون بالبنك وعدم الانتظام في السداد
- قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض
- النصح والاشارة على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر

ثانيا-تقييم السياسة الإفتراضية

من خلال دراسة السياسة الائتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة وجدنا أن هناك مكونات خاصة تم وضعها من طرف البنك الام تتجسد من خلال إظهار نقاط قوة ونقاط ضعف

1- **نقاط القوة:** من خلال دراسة السياسة الائتمانية لوكالة بدر باتنة 336 يمكن حصر نقاط القوة فيما يلي:

- وجود مصلحة خاصة بالقروض تتكون من رئيس مصلحة وعدد الموظفين على مستوى الوكالة تهتم بتنفيذ بتطبيق الإجراءات والتعليمات المتعلقة بالقروض مما يبين حرص البنك

على تقديم قروض وفق الشروط المطلوبة وتضمن استرجاعها بكافة الفوائد وفي الآجال المحددة.

- وجود لجنة لدراسة ملفات القروض على مستوى كل من الوكالة المحلية باتنة 336، وذلك لدراسة الملفات والإلمام بجميع الجوانب قبل اتخاذ قرار منح القرض خلال المداولات التي تكون مغلقة
- تحديد إجراءات وخطوات منح القروض بكل وضوح والتي تكون على ثلاث مراحل بداية من استقبال الملف الخاص بالقرض إلى اتخاذ القرار سواء بالموافقة أو الرفض وهذا من طرف اللجنة
- وجود نظام معلومات جد متطور خاص بالقروض يقوم بمعالجة البيانات الخاصة بالقرض بالإضافة إلى البيانات الخاصة بالقروض المتعثرة.

2- نقاط الضعف: رغم وجود نقاط قوة تسجل لصالح السياسة الائتمانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة باتنة 336 إلا أنها تسجل أيضا نقاط ضعف إن صح التعبير منها :

- اشتراك البنك مع خزينة الدولة في منح قروض مدعمة، الأمر الذي لا يمنح للبنك الاستقلالية وعدم إتباع السياسة الائتمانية لها من حيث إجراءات منح القروض , فتصبح القرارات الائتمانية مبنية على أساس قرارات سياسية صادرة من الدولة .
- عدم اتخاذ قرار منح القروض وتدعيم الشباب على أساس دراسات مالية و اقتصادية، مما يؤدي إلى إمكانية الوقوع في مشكلة القروض المتعثرة.
- رغم وجود نظام معلومات ائتماني يعالج المعلومات المتعلقة بالقرض إلا أن هذا النظام يفتقر للمتابعة المستمرة للقروض وللعملاء وليس فقط بعد الدخول في مرحلة التعثر.
- عدم المشاركة مع البنوك الأخرى في تقديم القروض كبيرة الحجم وذلك توزيعا للمخاطر.

خلاصة الفصل

إن عمل البنوك و نشاطها يجعلها عرضة لعدة مخاطر أهمها المخاطر الائتمانية والتي تتمثل في عدم قدرة العميل على السداد أو مماطلته عن دفع التزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق و لقد بين هذا الفصل مختلف هذه المخاطر والكشف عن حالات تعثر القروض البنكية الممنوحة و التطرق إلى أهم أسباب التعثر ومعالجتها لكن هذا غير كافي للتحكم في المخاطر ان لم تكن مدعمة بطرق تكون أداة فعالة تساعد البنك على تقدير المخاطر قبل حدوثها وليس انتظار حدوثها ومعالجتها كذلك عدم الاقتصار على التحليل المالي للمؤسسة او المشروع فقط بل الحرص على دراسة مدى كفاءة ادارة المؤسسة والقائمين عليها في اتخاذ القرارات الانتاجية واتباع الطريقة الإحصائية التي تعتمدها الدول المتقدمة وأيضا الجزائر ولكن قليلة جدا لتقييم الخطر الذي يواجه البنك عند قيامه بمنح القرض والمتمثلة في طريقة القرض التنقيطي التي اثبتت نجاعتها من حيث التمييز بين المؤسسات السليمة و العاجزة حيث تسمح لنا معرفة حال كل مؤسسة بنسبة تطبيق صحيح مرتفعة جدا و سرعة في اتخاذ القرار.

خاتمة عامة

الخاتمة

على الرغم من تزايد الخدمات البنكية المتقدمة التي تقدمها البنوك التجارية خاصة بزيادة التطور التكنولوجي تبقى عملية منح القروض البنكية في قمة تلك الخدمات، لأنها تمثل نشاطها الأساسي من جهة، والغاية من وجودها من جهة أخرى.

لذا أصبح الرجل البنكي ملزما على البحث عن الأساليب والطرق التي من شأنها أن تعطي جانب من الطمأنينة على مصير القروض الممنوحة، وكانت الأساليب التقليدية في دراسة ملف القرض وتحليل الوضعية المالية بين الأمور التي يعتمد عليها في محاولة التحكم في المخاطر التي تنتج عن عملية منح القروض، وفي هذا الوضع تصبح البنوك التجارية مجبرة على تقدير تلك المخاطر بهدف معرفة فرص النجاح من جهة وحصر عناصر التهديد التي ستواجهها مستقبلا من جهة أخرى. فكان الهدف من هذه الدراسة هو توضيح مفاهيم أساسية مرتبطة بالقروض البنكية عامة

وبالقروض الفلاحية خاصة، والاعتبارات والإجراءات والخطوات الواجب إتباعها لتفادي مخاطر تلك القروض وتسليط الضوء على طرق التي تساعد في التنبؤ بهذه المخاطر وتقليصها إلى أدنى حد.

لهذا فقد تم صياغة الإشكالية المتعلقة بموضوع البحث على النحو الموالي:

كيف تتم إدارة مخاطر القروض الفلاحية على مستوى بنك BADRباتنة-336 -؟

وانطلاقا من الإشكالية السابقة والفرضيات التي بنيت عليها الدراسة وتحقيق الهدف المنشود منها، فقد تم تقسيم البحث إلى جزئيين جزء نظري وجزء تطبيقي وسيتم من خلال الخاتمة العامة عرض نتائج اختبار الفرضيات ثم النتائج العامة والاقتراحات.

أولا: اختبار الفرضيات:

- ✓ بخصوص الفرضية الأولى: كانت تور حول كيفية تحليل مخاطر القروض الفلاحية وأدوات قياسها.حيث تبين فعلا أنه من بين الطرق والأدوات المستخدمة لقياس مخاطر القروض الفلاحية الطريقة النسب المالية وطريقة التنقيط كدراسة مالية لملف القرض وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ✓ بخصوص الفرضية الثانية: والتي كانت تدور حول المعايير والإجراءات المعتمدة في دراسة طلبات القروض الفلاحية، وآليات التحوط من مخاطرها على مستوي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة

باتنة –336–، تبين فعلا أنه من أهم المعايير والإجراءات والآليات المعتمدة توفير الضمانات كإجراء وقائي تفاديا المخاطر عدم السداد على مستوى هذه الوكالة، وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية.

- ✓ بخصوص الفرضية الثالثة: التي كانت تدور حول مدى فعالية إدارة مخاطر القروض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة–336 –.تبين أن البنك ملزم باتخاذ سياسة إقراضية فعالة وناجحة لإدارة هذه المخاطر، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا: نتائج إختبار البحث

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي تواجه البنوك التجارية في أداء دورها في هذه البيئة الحديثة والخطرة، المتمثلة في المخاطر البنكية التي تعد أكبر هاجس تعاني منه هذه البنوك ولقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج الموالية:

- ✓ تعتبر القروض البنكية من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية والتي تعتمد في ذلك على أموال المودعين بشكل كبير.
- ✓ هناك عدة محددات ومعايير وجب على البنك مراعاتها واحترام مختلف مراحل عملية اتخاذ القرار وتوخي الحذر والدقة لكل مرحلة للوصول لاتخاذ القرار السليم بمنح القرض.
- ✓ إن عنصر المخاطرة ملازم لعملية الإقراض، وبالتالي لا يمكن الغاؤها نهائيا وإنما تقليلها إلى أدنى حد ممكن.
- ✓ يجب على البنك القيام بمتابعة فعالة لعملية استخدام القرض وتطورات الحالة المالية للمقترض للكشف عن حالات التعثر المالي قصد معالجتها.
- ✓ مخاطر عدم تسديد القروض البنكية نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك والتي تعتبر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك وأشدها خطورة وأكثرها تأثيرا على ربحيتها واستمراريتها.
- ✓ تنشأ مخاطر عدم السداد نتيجة أسباب تتعلق بالبنك نفسه أسباب تتعلق بالمقترض وأسباب تكون خارج سيطرة المقترض.
- ✓ من بين الوسائل الوقائية التي يستنجد بها البنك في التقليل من مخاطر عدم السداد أسلوب تقليدي يعتمد على التحليل المالي، فهو بمثابة تشخيص للحالة المالية باستخدام وسائل مختلفة تبعا الأهداف المتوخاة من هذا التحليل.
- ✓ تقوم البنوك التجارية الجزائرية بصفة عامة، و بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة–488– بصفة خاصة بمنح أنواع مختلفة من القروض البنكية.

- ✓ تحقيق الوكالة محل الدراسة العديد من الإجراءات والخطوات للوصول لاتخاذ قرار سليم بمنح القرض البنكي المطلوب.

ثالثا: الاقتراحات

في ظل النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ وجب على البنوك الجزائرية مواكبة التطورات بتطوير الآليات والتقنيات لمواجهة المخاطر التي تفرضها سرعة الحياة الاقتصادية.
- ✓ تعزيز نظام الرقابة الداخلية والمتابعة الجيدة والكاملة للقروض الممنوحة.
- ✓ تطوير شبكة الاتصالات بين البنوك وخاصة فيما يتعلق بمركز المخاطر والعملاء المستثمرين، وذلك من خلال نظام الإعلام الآلي والبرمجيات الكفيلة بمعالجة المعطيات وتدريب الإطارات البنكية وتحفيزهم والرفع من كفاءتهم المهنية.

رابعا: أفاق البحث

- رغم الجهود المبذولة في إعداد وإتمام هذا البحث إلا أنه لا يخلو من النقائص، لهذا يفتح المجال أمام الزملاء الطلبة لتناول هذا الموضوع من منظور آخر، كما ينوه أنه أثناء دراسة الموضوع، تتطرق إلى العديد من النقاط المهمة التي قد تكون مواضيع بحوث مستقبلية.
- الطرق الحديثة التي تساعد على التحكم بصورة أكثر في المخاطر المساعدة على اتخاذ قرار منح القروض.
- تعزيز نظام الرقابة الداخلية داخل البنوك التجارية والمتابعة الجيدة والكاملة للقروض الممنوحة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

1- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2- أحمد غنيم (2002)، صناعة القرار الائتماني والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك مطبعة المستقبل، 2ط .

3- اسام هلال مسلم القلاب (2009) التأجير التمويلي – دراسة مقارنة طبعة 1 الراية للنشر والتوزيع،

4- عمان الأردن.

5- أسامة سلام عزمي وموسى سفيري نوري (2010) إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر عمان، ط2.

6- ألان أوريخ إيان جليدون (2008) إدارة المخاطر دار المريخ للنشر، الرياض.

7- الطاهر الطرش (2003) تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

8- الفؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش المحاسبة المعرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 01 عمان، 1996.

9- برايال كوبل (2006) تحديد مخاطر الائتمان، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.

10- جمال العمامرة المصارف الإسلامية، دار النباء 1996.

11- حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك المبادئ والأساسيات، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان.

12- حمزة محمود الزبيري (2000) إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان مؤسسة الوراق عمان 16.

13- خالد على الدليمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنيش للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

14- خلف بن سليمان بن خضر النمري (1995) التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية ج 2، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الأردن.

15- خيرت ضيف محاسبة البنوك، دار النهضة العربية لطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

16- دريد كامل آل شبيب (2010) إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

17- رابح الزبيري (2005) حدود ودعم الدولة في السياسة الزراعية في مجلة العلوم الإنسانية العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

18- زبان سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة إدارة البنوك، ط 2، 1996، دار المسيرة والصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

19- زياد رمضان ومحفوظ جودة (2003) الإتجاهات المعاصرة في البنوك دار وائل عمان، 2.

20- زينب عوض الله أ.د. أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان.

21- سامر جلدة البنوك التجارية والتوريق المصرفي دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن- عمان.

22- سالم النجفي (1987) التنمية الاقتصادية الزراعية، ط2، جامعة الموصل العراق.

23- سمير عبد العزيز عثمان (2003) دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة

الإسكندرية.

24- صادق راشد الشهري (2009) القروض المتعثرة في المصارف وأثارها على الأزمات المالية، عمان،

الأردن.

25- عاطف جابر طه عبد الرحيم (2008) تنظيم إدارة البنوك الدار الجامعية، الإسكندرية.

26- عبد الجليل بوداح (2002) معالجة موضوع المخاطر في مجال منح القروض البنكية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18.

27- عبد الحميد محمد الشواربي (2002) إدارة المخاطر الإئتمانية من وجهة النظر المصرفية القانونية،

منشأة المصارف الإسكندرية.

28- عبد الغفار الحنفي وعبد السلام أبو قحف (2004) الإدارة الحديثة في البنوك التجارية الدار الجامعية،

الإسكندرية.

29- عطا الله وارد خليل محمد عبد الفتاح العشماوي (2008)، أساسيات إدارة المخاطر المالية مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة.

30- عبد الرزاق شحاتة محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998، عمان، ط 2006.

31- عبد المطلب عبد الحميد (2000) البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها الدار الجامعية الإسكندرية مصر.

32- عبد اللطيف بن أشهنر (1982) التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، دون بلد النشر.

33- علا نعيم عبد القادر وآخرون (2009): مفاهيم حديثة في إدارة البنوك دار البداية للنشر والتوزيع، عمان.

34- علي محمود فارس وآخرون (2005) : أسس الأقراض الوراغي والتعاوني، منشورات جامعة عمر المختار الدار البيضاء ليبيا.

35- فريد راغب النجار (2000) إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، دون بلد النشر.

36- محمد العجلوني (2010) النبوك الإسلامية واحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة عمان.

37- محمد سعيد أنور سلطان إدارة البنوك الدار الجامعية الجديدة، الأزاريطية الإسكندرية، 2005

38- محمد محمود عطوة يوسف وعصام الدين البرعي (2007) إقتصاديات النقود والبنوك الدار الجامعية،

الإسكندرية.

39- محمد سعيد أنور سلطان (2005) إدارة البنوك الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية مصر.

40- مصطفى رشيدي الشيحي (1999) النقود والمصارف والإئتمان الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية.

41- محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

42- مصطفى رشدي شيعة (1985) الاقتصاد النقدي والمصرفي الدار الجامعية، الإسكندرية مصر.

43- ميز ابراهيم هندي (1997) الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل دار المصارف الإسكندرية.

44- هاني جزاع إرتيميه وسامر محمود عكور، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، الأردن.

45- وديع طوروس المدخل إلى الاقتصاد النقدي المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية

46- تومي إبراهيم النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للإعتماد الإيجاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل جامعة. خيضر بسكرة، 2007/2008.

47- حدة رايس دور البنك المركزي، إعادة تحديد السيولة في البنوك التجارية في ظل نظام اقتصادي لا ربوي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية نقود وتمويل جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2006/2007، ص 06.

48- حمدي باشا وليد (2013/2014 دور السياسة الائتمانية لتمويل القطاع الفلاحي مذكرة لنيل شهادة ماجستير باتنة الجزائر، غير منشور.

49- رحال فؤاد، تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك وأثرها على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية، جامعة محمد خيضر – بسكرة 2005/2006، ص 05.

50- شويحي هناء 2012-2013) آليات التمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة تحليلية وتقييمية، مذكرة لنيل شهادة الماستير، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشور.

51- صالحي نادية وناصري عرجونة (2018) دور القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية. مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم اقتصادية وعلوم تجارية.

52- عبد القادر بريش 2005-2006) التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

53- علي بو عبد الله، وظائف الإدارة المصرفية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر بسكرة 2005/2006.

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات والمداخلات

54- أبن سمينة دلال وبن سمينة عزيزة (2006): مداخلة بعنوان سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات جامعة بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.

55- ابن سمينة دلال (2006) سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات الملتقى الدولي
في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

56- محمد بوهزة (2009) إدارة المخاطر الإئتمانية في ظل الأزمات والمستقبل النظام المصرفي العالمي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، الأزمة العالمية الاقتصادية والحولية والحوكة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف 20-21 أكتوبر 2009.

رابعا: المواقع الإلكترونية

57- http://www.minagri.dz/sama/egiepmda.gtm , consulté le 15/02/2018

58- www.badr-bank.dz , consulté le 25/02/2016

الملاحق

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

ملحق - 03

ANNEXE N°03

Pièces constitutives du dossier de crédit

CRÉDIT D'INVESTISSEMENT ETTAHADI (Bonifié)
A) DOCUMENTS ADMINISTRATIFS ET JURIDIQUES :
Demande de crédit signée par une personne habilitée (Elle doit préciser notamment la date de la demande, la nature de financement sollicité, le montant, l'objet du financement, la durée souhaitée , les garanties avec l'estimation,) ;
Copie d'une pièce d'identité en-cours de validité (Pour les personnes physiques) ;
Extrait de naissance (Pour les personnes physiques);
Justificatif de résidence (Pour les personnes physiques) ;
Copie de tout document justifiant l'autorisation d'exercice de l'activité projetée ou exercée (registre de commerce, agrément, autorisation d'exploitation, carte fellah, carte d'artisan, ,,,etc) ;
Copie des statuts (pour les personnes morales) ;
P.V délibération désignant et autorisant le gestionnaire à contracter des emprunts (Pour les Entreprises, les agriculteurs groupés & les EAC) ;
Copie du BOAL (Bulletin Officiel des Annonces Légales) ;
Carte d'immatriculation fiscale (à l'exception des fellahs) ;
Permis de construire (pour le bâtiment d'exploitation s'il y a lieu) ;
Autorisation des services hydrauliques, en cas de besoin (Pour le forage);
Autorisation des services de l'environnement portant sur la nomenclature des installations classées pour la protection de l'environnement. (Cas d'élevage, Huilerie, ...)
Agrément sanitaire des bâtiments d'élevage délivré par l'Inspection vétérinaire de la Wilaya/DSA ;
Fiche signalétique délivrée par la chambre d'agriculture (document délivré chaque exercice) (pour les terrains agricoles); ;
Dérogation sanitaire d'importation (En cas d'importation du cheptel, plants ...) ;
Copie de l'acte de propriété, de concession ou de bail des terres agricoles et/ou des locaux professionnels d'exploitation.
Attestation de validation de projet (délivrée par les services de la DSA);
Agrément de multiplication de la semence délivré par les services du MADR.
B) DOCUMENTS COMPTABLES ET FISCAUX :
Etats financiers fiscaux des trois (03) derniers exercices ou Bilan d'ouverture pour les nouvelles créations ;
Rapport du commissaire aux comptes pour les entreprises concernées ;
Situation comptable provisoire et intermédiaire récente ;
Etats financiers prévisionnels sur la période de financement sollicitée ;
Situations fiscales et parafiscales récentes ou échéanciers éventuels ;
C) DOCUMENTS ÉCONOMIQUES ET FINANCIERS :
Étude technico-économique (concernant les projets édifiés sur des terrains agricoles, l'étude doit etre élaborée soit par le BNEDER ou par un autre bureau d'étude et validée par le BNEDER. Elle doit faire apparaitre notamment le mode de calcul du : chiffre d'affaires, consommations, les capacités installées) ;
Factures pro forma des équipements à acquérir et/ou devis et/ou contrats ;
D) DIVERS:
Avantages obtenus (S'il y a lieu): ANDI, Avantages liés à l'exportation ... ;

CRÉDIT D'INVESTISSEMENT ETTAHADI FEDERATIF
En plus des documents réclamés :
Contrat plus fiche signalétique avec les fédérant.
Agrément sanitaire des bâtiments d'élevage de chaque éleveur conventionné
Liste des éleveurs ou agriculteurs (selon l'activité) de l'année en cours visé par la DSA
Conventions tripartites (DSA/client /Eleveur ou agriculteur) en cours de validité
Tout document jugé utile par le client pour appuyer sa demande de financement.
Tout document nécessité par la mise en place des dispositifs spécifiques

ملحق - 3 -

BOUSSOUF Fateh
Fabrication d'aliments de bétail
Zone industrielle – ARRIS-BATNA
RC N° : 05/001– 1142146 A 06
MF : 1 981 0501 05182 46
AL : 0572 – 7801355
TEL-FAX : 033 27 14 01 & 05 50 26 32 97

A l'attention de Monsieur le directeur
D'agence BADR 336- BATNA

Objet: demande de crédit bancaire

Monsieur;

J'ai l'honneur de venir par la présente de vous demander de bien vouloir Monsieur le directeur, de m'octroyer un crédit d'investissement dans le cadre de l'investissement d'un montant de: **116.000.000.00 DA (cent seize millions dinars)** pour l'acquisition d'une unité de production d'aliments de bétail granulé et fariné au niveau de la zone industrielle – ARRIS, BATNA d'une capacité de 10 tonnes par heure, le projet est d'une dimension nationale; il repose sur la commercialisation d'une large gamme des produits de haute qualité (conçu sur la base des recommandations des laboratoires d'agro-alimentaire) destinée aux professionnels et aux grands centres d'élevage.

La forte demande du marché va permettre à l'unité des économies d'échèle, une marge bénéficiaire satisfaisante et une capacité d'autofinancement des activités ainsi que l'extension des marchés et des produits, dans cette logique l'unité s'engage à hypothéquer les biens suivants pour le compte de la BADR – agence 336 BATNA;

04-Des locaux industrielles à la zone industrielle ARRIS- BATNA d'une superficie totale de 5.264 M² d'une valeur de: 100.000.000.00 DA (cent millions de dinars),

05-23 (vingt trois locaux commerciaux) d'une superficie totale de 1.500 M² et d'une valeur totale de: 90.000.000.00 DA (quatre vingt dix millions de dinars) sis à DRAA Ben SABAH route de TAZOULT – BATNA- W BATNA,

06- Chaine de production d'aliment de bétail d'une valeur de: 146.000.000.00 DA (cent quarante six million de dinars).

Dans l'attente d'une suite espérant favorable, veillez agréer Monsieur le directeur, mes meilleures salutations.

Fait à BATNA le: 20/07/2017

BOUSSOUF FATEH

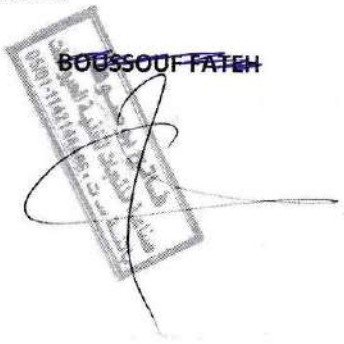

الملحق رقم (03) وثيقة منح القرض

- 4 - ملحق

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
"AUTORISATION D'ENGAGEMENT"

(ANNEXE 5 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS)

Date 07/04/2019 N° ...11

Organe de décision [1] : DGA/Engagements
Structure émettrice [2] : D.F.P.M.E
N° Compte : 336-103718/ID003194913
Agence domiciliataire : Batna « 336 »
Groupe d'appartenance [3] : /

Date du Comité : 12/03/2019 PVN° 13/7
Emprunteur : Mr. ~~BOUSSOUF Fateh~~
Activité : Fabrication de produits pour L'alimentation des animaux
GRE : Batna « 005»
CRE : /

Type de prêt ou de crédit	Montant "4"	Validité "5"	Limite Utilisat. "6"	Durée Amort. "6"	Différé Partiel "7"	Différé Total "7"	Taux ou marge "7"	Taux Comm. Engagt.
CMT (60%) ETTAHADI Interne type « 0109 »	73.500.000		01 an	04 ans	02 ans			Selon taux en vigueur

Cette autorisation annule et remplace les précédentes

Garanties bloquantes

- Hypothèque de la concession d'une superficie de 5.264M² élargie aux constructions ;
- Hypothèque d'un terrain d'une superficie de 972,78 M² , sis à DRAA BEN SABAH W .Batna (à expertiser) [1] ;
- Chaine de billets à ordre.

Réserves bloquantes

-Versement de l'apport en numéraire de 40 % sur l'équipement à acquérir localement de 49.000.000DA
-Engagement notarié de nantissement de l'équipement à financer ;
-Attestations fiscales et parafiscales récentes (apurées et /ou accompagnées d'un échéancier de remboursement) + Conventions de prêts
- Assurance (+CAT-NAT)

Garanties non bloquantes

- Nantissement dés réception de l'équipement à financer

Réserves non bloquantes

- DPAMR avec subrogation

Observations :

- (1) la valeur des biens doit assurer la couverture totale du crédit accordé ;
- Notre financement s'entend-en hors taxes, la TVA est à la charge du client ;
-Les conventions de prêt doivent être enregistrées auprès de l'inspection d'enregistrement et du timbre;
-La mise en place de nos concours est subordonnée au recueil et validation des garanties et réserves suscitée ;
-Le bénéfice de la bonification n'est définitivement acquis qu'en cas de respect scrupuleux de l'échéancier de remboursement.

"1" Indiquer la société ayant prise décision.
"2" Indiquer la structure ayant établi l'autorisation.
"3" Indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement total du groupe.
"4" Lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipements, le montant en Dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation, prendre en considération le cours du jour.
"5" A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne.
"6" A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé.
"7" A servir pour les crédits d'investissement.

Signature (s) Habilitée (s)

LE DIRECTEUR

S / Directeur Central

الملحق رقم (04) الفاتورة

ملحق -05-

GHODBANE HAMZA

SOCIETE DES MACHINES MAUNELLE ET MECANIQUE POUR TOUTE USAGE

CAPITALE SOCIALE : 30.000.00DA
Adresse/692 lotissement El Bousten BATNA
RC : 05/00 ; 1167899A12

BATNA LE : 23 SEP. 2017

AI : 05017407066
MF: 198605010459135

Facture PROFORMA N°:01/17

Client [redacted]
Adresse : 118 cite150log route de Biskra W: BATNA
N° :05/001142146A06
N°CF : 19810510518246
N°ART : 05727801355

Réf	Libelle	Quantité	Prix	Montant
GENER	Usine aliment de bétail capacité 10t/h en granuli et 10t en farine	1.00	122 500 000.00	122 500 000.00
			TOTAL HT	122 500 000.00
			TVA 19%	23 275 000 00
			TOTAL TTC	145 775 000 00

Arrête la présente facture proforma à la somme
Cent quarante trois millions trois cent vingt cinq mille dinars algérien

GHODBANE Hamza
Commerce de Gros des Machines Manuels et Mecaniques pour tout Usage
BATNA - RC 05/00-1167899A12

الملحق رقم (05) جدول الاهتلاك مقدم من طرف البنك

ملحق - 6 -

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

ÉDITE-LE : 22/03/2021

Echéancier de remboursement

CLIENT	: 003194913	NUMERO DOSSIER	: 3360109191490001
NOM	: [redacted]	COMPTE REGLEMENT	: 336000110530026
ADRESSE	: RUE OL N 13 BKL 03	COMPTE DE PRET	:
	BATNA	TYPE DE PRET	: 0109-C.M.T ETTAHADI BONIFIE

DURRE DU PRET	: 83 MOIS ET 1 JOURS	TAUX T.V.A	: 19 %
DUREE D 'AMORTISSEMENT	: 83 MOIS ET 1 JOURS	DATE MATURITEE	: 30/04/2026
DATE 1er PAIEMENT DES INTERETS	: 30/04/2020	PERIODICITE	: Annuelle
DATE 1er REMBOURSEMENT DU PRINCIPAL	: 30/04/2023		

CAPITAL PRETE : 73,500,000.00 DA
CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 73,500,000.00 DA
INTERETS DIFFERE : 0.00 DA

DATE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	TAXES	TOTAL	TAUX
30/04/2020	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
02/05/2021	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
02/05/2022	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
30/04/2023	73,500,000.00	18,375,000.00	0.00	0.00	18,375,000.00	0.00
30/04/2024	55,125,000.00	18,375,000.00	0.00	0.00	18,375,000.00	0.00
30/04/2025	36,750,000.00	18,375,000.00	0.00	0.00	18,375,000.00	0.00
30/04/2026	18,375,000.00	18,375,000.00	0.00	0.00	18,375,000.00	0.00
TOTAUX		73,500,000.00	0.00	0.00	73,500,000.00	

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.
N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU RESPONSABLE BADR

SIGNATURE DU CLIENT

ملحق -7-

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

(ANNEXE N°5 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS)
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
« AUTORISATION D'ENGAGEMENT »
Date : 17/02/2019 N°: 32/2019

ane de décision (1): CCT duG.R.E BATNA 005
icture émettrice (2) :S/D DE L'EXPLOITATION
orunteur : Mr. [redacted]
le compte: 336 0001673 300
ID: 001360220
nce domiciliataire : BATNA «336»
ipe d'appartenance :

Date du comité : 14/02/2019
PV N°: 108/19
Activité : Elevage ovin - Bovin

GRE de rattachement: GRE BATNA 005
Cote du Risque Emp.

ette autorisation annule et remplace les précédentes.

de prêt ou u crédit	Montant (4)	Validité "5"	Date limité d'utilisation "6"	Durée d'amortissement" 6"	Différé partiel "7"	Différé total "7"	Taux ou marge "7"	Taux commission d'engagement
1T 01-07	2 481 500,00	28/01/2021						
ETTAHADI 01-09	3 920 000,00	30/11/2024						
T R'FIG 10-04	3 084 700,00	/	03 mois	09 mois	/	/	Taux bonifié à 100%	/

ties bloquantes :
thèque l'égale de l'exploitation de 08 HA 15 Ars 61 Crs évaluer par la SAE-EXACT en premier rang en faveur de la BADR.

es bloquantes
alisation des réseves et garanties non bloquantes des crédits encours suivants : l'AUT1.N°85/18 du: 01/03/2018 et l'AUT1 N°1225/14 du: '2014 (DPAMR au profit de la BADR avec tacite reconduction jusqu'à extention du crédit, Souscription au FGA, Chaine de billets à ordre, ST 122 réalisation), Certificats sanitaires du cheptels (Ovin et Bovin) faisant ressortir le N° d'identification (boucle d'oreille)).
tion Fiscale et para fiscale appuré
gement de souscrire une DPAMR avec subrogation au profit de la BADR.
gement de domiciliation des recettes issues de l'activite
ention de prêt en langue nationale dûment enregistrée auprès de l'administration fiscale
cation du crédit accordé à la centrale des risques
ure d'une Chaine de Billets à ordre

es non bloquantes :

erves non bloquantes :
ription au FGA.
R
sur site matérialisée par un ST 122 (Après Réalisation suivi mensuel).

tions :
t R'FIG est destiné au finacement l'aliment de bétail.
agement portés en 1ère et 2 ème ligne ne sont repris qu'à titre indicatif.

LE DIRECTEUR DU G.R.E
S. [redacted]

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S. S. : 17, Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tél. : 021 [redacted]

الملحق رقم (07) قرار منح القرض

BANQUE E L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
AGENCE DE BATNA 336

ملحق - 8 -

BATNA LE 10/12/2017

NOTIFICATION DE L'ACCORD BANCAIRE

OBJET : **A/S DE VOTRE DEMANDE FINANCEMENT D'UN CREDIT ETTAHADI**

EN REPONSE À VOTRE DEMANDE DE FINANCEMENT DU PROJET D'ELEVAGE OVIN DANS LE CADRE D'ETTAHADI NOUS AVONS LE PLAISIR DE VOUS INFORMER
QUE NOTRE BANQUE CONSENT À VOUS ACCORDER LE CREDIT CIDESSOUS DETAILLE :

1-CMT ETTAHADI DE **DA : 3920000.00**
2-DUREE : **60 MOIS. (Dont un différé de 36 mois)**
3-TAUX D'INTERET BONIFIE A : **taux en vigueur**

POUR LA LIBERATION DE CE CREDIT VOUS DEVREZ AUSSI COMPLETER VOTRE DOSSIER EN PRESENTANT LES DOCUMENTS SUIVANTS :

A PRIORI

1. ACTUALISATION DE L'HYPOTHEQUE A L'EXPERTISE PAR UN EXPERT FONCIER CONVENTIONNE AVEC LA BADR
2. PROMESSE NATIONALE DE SOUSCRIRE UNE DPAMR AVEC SUBROGATION ET PROCURATION DE RENOUVELLEMENT
3. VERSSEMENT APPORT PERSONNEL DE DA980000.00
4. CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES AVEC REPONSE NEGATIVE
5. DECLARATION DU CREDIT ACORDE A LA CENTRALE DES RISQUES
6. CONVENTION DE PRET DUMENT SIGNE ET ENREGISTREE PAR LES DEUX PARTIES
7. PIECE COMPTABLE JUSTIFIANT L'ENLEVEMENT DES FRAIS D'ETUDES DU DOSSIER
8. EXTRAIT DE ROLE APURE+ NON AFFELIATION CNAS ET AFFILIATION CASNOS
9. AGREMENT SANITAIRE DU BATIMENT D'ELEVAGE DELIVRE PAR LES SERVICES DE LA DSA
10. ATTESTATION DE L'ENVIRENEMENT
11. EXISTANCE D'UNE STRUCTURE D'ACCEUIL NORMALISEE(2M/TETE)

A POSTERIORI

1. DPAMR +SOUSCRIPTION AU FGA
2. CHAINE DE BLLETS A ORDRE+ ST122 APRES REALISATION
3. SERTIFICAT SANITAIRE DU CHEPTEL FAISANT RESSORTIR LE N° D'IDENTIFICATION(BOUCLE D'OREILLE)

NOUS VOUS INFORMONS AUSSI QUE LA VALIDITE DE CET ACCORD EST LIMITEE A UNE DUREE DE DOUZE(12) MOIS A COMPTER DE LA DATE DE SA SIGNATURE, DEPASSE CE DELAI ET SAUF DEROGATION DE LA BANQUE L'ACCORD EST ANNULE ET SANS OBJET.

LE DIRECTEUR D'AGENCE P/I

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S. S. : 17, Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tél : 021 64.72.64 à 70 / 72.90 / Télex : 55078
www.badr-bank.dz

الملحق رقم (08) اتفاقية القرض

ملحق - 9

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

اتفاقية القرض

(ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض / أفريل 1994)

بين الموقعين أسفله :

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري (.00.000.000.000 54دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 ب 00 الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش, والممثلة من
- طرف السيد. [redacted] **مدير وكالة باتنة 336.**
- المعين فيما يلي : "البنك"

ومن جهة لسيد [redacted]

(الاسم و اللقب أو عنوان الشركة, العنوان, المقر الاجتماعي, الصفة القانونية وذلك حسب الحالة.....الخ)

- المعين فيما يلي : " المقترض".

من جهة أخرى

حيث اتفقا على مايلي :

موضوع الاتفاقية :

بموجب هذه الاتفاقية, يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي :

I- الشروط الخاصة للقرض :

نوع القرض : قرض موسمي RFIG
المبلغ : 3 084 700.00 دج
صحة العقد : 12اشهر
نسبة الفائدة : 5.50% متغيرة مدعمة 100%
القيمة المضافة : 19 %
عمولة التأخير 2% متغيرة

- الضمانات الاحتياطات الحاصرة .

- قيد الرهن القانوني للمستثمرة المقدرة ب 3هكتار 27ار
- تحقيق الضمانات والاحتياطات الغير الحاصرة للقرض الحامل لل AUT1 N° 85/18/ و AUT1 N° 1225/14(بوليس التامين متعدد الأخطار+ FGA+سند لامر+محضر معاينة+ شهادة صحية + اقراط التعريف)
- الوثائق الجبائية والشبه الجبائية
- وعد اكتتاب بوليس التامين متعدد الأخطار قابلة للتجديد.
- التعهد بتوطين عائد النشاط
- اتفاقية القرض .
- مستند لاثبات الأراضي الفلاحية
- سند لأمر

الضمانات والاحتياطات غير الحاصرة :

- F.G.A
- بوليس التامين متعدد الأخطار
- محضر معاينة 122 st

- II- الشروط العامة للقرض :

المادة 1: مبلغ القرض

- يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة .

المادة 2 : موضوع القرض

- بناءا على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض, فان القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة, وهذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف .

المادة 3 : مدة القرض

- يمنح القرض لمدة ولفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة .
- غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة, فإن هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 4 : نسبة الفائدة المتغيرة

الملحق رقم (08) اتفاقية القرض (تابع)

- يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية ويصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

المادة 5 : الرسوم و العمولات

- تكون جميع الرسوم والعمولات المرتبطة بمنح واستعمال القرض على عاتق المقترض, إلى جانب الرسوم والعمولات الأخرى التي تضاف لاحقا وذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية

المادة 6 : كيفية استعمال القرض

- إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة .
- ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك وكذلك بالإمضاء وتسديده
- يكون حسب الكتابات و العمليات المسجلة من طرف البنك .

المادة 7 : طرق التسديد

- عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة, فإن الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل والفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة .
- هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه.
- يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض و الفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية .
- إن تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

المادة 8 : الضمانات

- لضمان الوفاء بأصل القرض, الفوائد, المصاريف والعمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية, يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.
- تكون مصاريف التسجيل والمصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض .
- إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائيا.
- استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات

المادة 9: التسديد المسبق

- للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا .
- التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة

المادة 10: الترخيص بالخصم

- يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط من أصل وفوائد وكذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء
- (عمولات- مصاريف – ضرائب)

المادة 11: شروط الفسخ

- في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل . فوائد ومصاريف أخرى و ملحقات فان البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض خاصة.
- في الحالات التالية:
  - التصريح الخاطئ للمقترض
  - دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.
  - تحويل الموضوع الأصلي للقرض .
  - عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.
  - كل تعديل متعلق بالوضعية المالية والقانونية للمقترض .
  - البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك
  - عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية . يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق

الملحق رقم (08) اتفاقية القرض (تابع)

المادة12: مراقبة القرض

- حتى يتسن المراقبة المستمرة والمنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي :
  - تقديم جميع البيانات والوثائق التي يراها البنك ضرورية.
  - تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية ووثائق الحسابات والملحقات وكذا التقرير محافظ الحسابات.
  - تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية ووثائق الحسابات والملحقات وكذا التقرير محافظ الحسابات.
  - تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك وكذا الدخول للمحلات والتجهيزات الأخرى .
  - كذلك يستطيع البنك يتحقق في عين المكان وبناءا على الوثائق المقدمة من تطابقها

المادة13: التزامات المقترض

- مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية للمفعول. وما دام المدين مدينا بموجب هذه الاتفاقية . فهو ملزم بما يلي :
  - عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين .أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية. حتى يتم التسديد الفعلي للقرض
  - العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء و حماية مؤهلاته القانونية وكذا وسائل الإنتاج و الخدمات.
  - تامين المعدات المنقولة والعقارات والوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التامين. وفي حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته. يحتفظ البنك بحق التعويض في التامين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية .
  - تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

المادة 14: العقوبات التأخيرية

- كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيهه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير .
- نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة

المادة 15: العمولة والمصاريف

- يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد ومصاريف الملف المذكورة في الشروط الخاصة

المادة 16: تسوية النزاع

- كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية. يخص
>&ع في حالة عدم تسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17: اختيار الموطن

- لتنفيذ هذه الاتفاقية . يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر .

في باتنة بتاريخ : 2019/03/25

قرأت وصادقت

المدين (1)

ع/البنك

(1) يجب أن يسبق إمضاء المدين بالعبارة المكتوبة "قرأ و صادق".

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر والتقدير	II
الفهرس	III
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة العامة	أ-ب-ج
الفصل الأول: إطار نظري عام حول إدارة مخاطر القروض الفلاحية	
تمهيد	2
المبحث الأول:عموميات حول القروض البنكية والفلاحية وكيفية إدارة مخاطرها.	3
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.	3
المطلب الثاني:ماهية القروض البنكية.	17
المطلب الثالث: ماهية القروض الفلاحية.	22
المطلب الرابع: مخاطر القروض الفلاحية وكيفية إدارتها.	33
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	41
المطلب الأول:الدراسات باللغة العربية	41
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	44
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة الدراسة الحالية	46
خلاصة	47
الفصل الثاني: إدارة مخاطر القروض الفلاحة لبنك الفلاحية والتنمية الريفية وكالة باتنة	
تمهيد	49
المبحث الأول: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	50
المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره	50
المطلب الثاني: مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	52
المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه	53
المطلب الرابع: التعريف بوكالة باتنة 336	55
المبحث الثاني: دراسة حالة قرض فلاحي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة 336	59

المطلب الأول: دراسة حالة القروض الفلاحية في بنك بدر لوكالة باتنة 336	60
المطلب الثاني: دراسة حالة قرض فلاحي متعثر في بنك بدر وكالة باتنة 336	65
المطلب الثالث: تقييم السياسة الاقراضية لبنك الفلاحة بدر وكالة باتنة 336	67
خلاصة	70
خاتمة عامة	72
قائمة المراجع	76
قائمة الملاحق	82